الأمم المتحدة

A/HRC/25/65

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية*

موجز

تتناول اللجنة في هذا التقرير التحقيقات التي أجرتها في الفترة من ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتستند النتائج التي خلصت إليها اللجنة إلى ٥٦٣ مقابلة وإلى ما جُمع من أدلة أخرى.

ويخضع أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في الجمهورية العربية السورية للحصار، ويتعرضون لقصف لا هوادة فيه، ويُحرمون من المساعدات الإنسانية ومن الغذاء والضروريات الأساسية مثل الرعاية الطبية، ويُجبرون على الاختيار بين الاستسلام والموت جوعاً. ويُستخدم الحصار، كأسلوب من أساليب الحرب، في سياق انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ولا يخشى الطرفان المتحاربان المساءلة عن أفعالهما.

وترتكب القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة، والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، انتهاكات يختلف نطاقها وتوزيعُها الجغرافي.

وما زالت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة تشنّ هجمات واسعة النطاق على المدنيين، مرتكبة بطريقة منهجية جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري. وقد ارتكبت القوات الحكومية انتهاكات جسيمة لحقوق

* تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

الإنسان وجرائم حرب تتمثل في القتل وأخذ الرهائن والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال واستهداف المدنيين من قبل القناصة. وتجاهلت القوات الحكومية الحماية الخاصة الممنوحة للمشافي والعاملين في المجالين الطبي والإنساني والممتلكات الثقافية. وتعرضت حلب لحملة قصف بالبراميل المتفجرة استهدفت مناطق برمتها وبثت الرعب في صفوف المدنيين. واستخدمت القوات الحكومية أسلحة محرقة تسببت في إصابات مفرطة ومعاناة لا مبرر لها، منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني. وأدى القصف الجوي والمدفعي العشوائي والمفرط إلى تشريد تعسفي واسع النطاق. وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة مجازر.

وارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، المذكورة في هذا التقرير، جرائم حرب شملت القتل والإعدام دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة والتعذيب وأخذ الرهائن، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني كالاختفاء القسري والاغتصاب والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، والهجوم على الأعيان المحمية، وتشريد المدنيين قسراً. واستُهدف العاملون في المجالين الطبي والديني والصحفيون. وحاصرت الجماعات المسلحة أحياءً مدنية وقصفتها قصفاً عشوائياً، وبثت في بعض الحالات الرعب في صفوف المدنيين باستخدام السيارات المفخخة في المناطق المدنية. وفي الرقة، ارتكبت جماعات مسلحة محددة جريمة ضد الإنسانية تتمثل في احتجاز المدنيين على نطاق واسع وتعذيبهم على نحو منهجي. وارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مجازر.

وقد تبيّن أن أسلحة كيميائية، السارين على وجه التحديد، قد استُخدمت في حوادث متعددة خلال النزاع. ولم يتسن للجنة أن تستوفي عتبة الإثبات فيما يتعلق بالجناة في أي حادثة من تلك الحوادث.

ويجب على الدول التي لها تأثير على الطرفين في الجمهورية العربية السورية أن تعمل على ضمان امتثالهما لقواعد القانون الدولي الإنساني. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية السماح للطرفين المتحاربين بانتهاك هذه القواعد دون عقاب.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	٤
	ألف – التحديات	٢-٣	٤
	باء – المنهجية	٤-٦	٤
ثانياً –	ديناميات النزاع	٧-١٩	٤
	ألف – القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة	١١-١٣	٥
	باء – الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة	١٤-١٩	٦
ثالثاً –	الانتهاكات في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال	٢٠-٨٤	٨
	ألف – المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع	٢٠-٣٣	٨
	باء – الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع	٣٤-٤٠	١٠
	جيم – أخذ الرهائن	٤١-٤٦	١١
	دال – الاختفاء القسري	٤٧-٥٠	١٢
	هاء – التعذيب وإساءة المعاملة	٥١-٦١	١٣
	واو – العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس	٦٢-٧١	١٥
	زاي – انتهاكات حقوق الطفل	٧٢-٨٤	١٧
رابعاً –	الانتهاكات المتعلقة بتسيير الأعمال القتالية	٨٥-١٥٠	١٩
	ألف – الهجمات غير المشروعة	٨٥-١٠٦	١٩
	باء – الأشخاص والأعيان المحميون على وجه التحديد	١٠٧-١٢٦	٢٢
	جيم – استخدام الأسلحة غير المشروعة	١٢٧-١٣١	٢٥
	دال – الحصار والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٣٢-١٤٣	٢٦
	هاء – التشريد التعسفي والقسري	١٤٤-١٥٠	٣٠
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	١٥١-١٦٣	٣١
	ألف – الاستنتاجات	١٥١-١٥٥	٣١
	باء – التوصيات	١٥٦-١٦٣	٣٣

Annexes

		Page
I.	Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic	35
II.	Political and humanitarian context	39
III.	Specific mandate on massacres	42
IV.	Without a trace: enforced disappearances in Syria	45
V.	Government detention centres	55
VI.	Use of barrel bombs	59
VII.	Assaults on medical care	64
VIII.	Map of the Syrian Arab Republic	72

أولاً- مقدمة

١- تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٢، استنتاجاتها المبنية على تحقيقات أجرتها في الفترة من ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤[(١)]. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقارير السابقة للجنة[(٢)].

ألف- التحديات

٢- ما زال تعذر الوصول إلى الجمهورية العربية السورية يعيق تحقيقات اللجنة.

٣- وتُرفق بهذا التقرير المراسلات بين البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية واللجنة (انظر المرفق الأول).

باء- المنهجية

٤- استندت منهجية اللجنة إلى الممارسات المتبعة عادة في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلِّقة بحقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة في المقام الأول على الروايات المباشرة.

٥- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٥٦٣ مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. ويصل عدد المقابلات التي أجرتها اللجنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٦٤٨ ٢ مقابلة. وقد جُمعت الصور وتسجيلات الفيديو والصور الساتلية والسجلات الطبية وحُللت. وشمل التحقيق أيضاً التقارير الواردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، والدراسات التحليلية الأكاديمية، وتقارير الأمم المتحدة.

٦- وتُستوفى قاعدة الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن الحوادث قد وقعت على النحو المذكور.

ثانياً- ديناميات النزاع

٧- اشتدت حدة النزاع في الجمهورية العربية السورية واتسع نطاقه، في وقت كثَّف فيه الطرفان المتحاربان جهودهما لتعزيز مواقفهما التفاوضية قبل انعقاد مؤتمر جنيف الثاني. ورغم أن الحكومة حققت مكاسب تكتيكية متقطعة، وصل القتال إلى نفق مسدود، مما كبّد البلد

---

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس)، وكارين كونينغ أبوزيد، وفيتيت مونتاربورن، وكارلا ديل بونتي.

(٢) S-17/2/Add.1 وA/HRC/19/69 وA/HRC/21/50 وA/HRC/22/59 وA/HRC/23/58 وA/HRC/24/46.

والطرفين خسائر بشرية ومادية كبيرة. وانطوت أعمال القتال على تكتيكات ووسائل أكثر وحشية، وازدادت شراسة حول المدن الكبرى وعلى امتداد خطوط الاتصال الرئيسية. واعتمدت الحكومة إلى حد كبير على تفوق القوة النارية لقواتها الجوية ومدفعيتها، أما الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فقد لجأت لجوءاً متزايداً إلى أساليب الحرب غير المتكافئة، مثل التفجيرات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٨- وتجزأت الحرب تجزؤاً بالغاً وأصبحت متركزة في أماكن بعينها، وظهرت جبهات متعددة تشارك فيها أطراف مختلفة لها أولويات متغيرة. وتسعى هذه المواجهات في المقام الأول لتحقيق مآرب في الأجل القصير، فلا يؤججها سياق النزاع الأوسع بل هي مدفوعة في الغالب بالخصائص الميدانية والاجتماعية والاقتصادية المحلية. ففي أعمال القتال التي شهدتها المحافظات الشمالية الشرقية، تقاتل القوات الكردية الجماعات المسلحة الإسلامية المتطرفة في نزاع فرعي منفصل ينطوي على جبهات وديناميات عسكرية داخلية مختلفة عن مجمل النزاع. أما في المحافظات الوسطى، فقد تمكن الأهالي في حالات كثيرة من التوسط لوقف إطلاق النار في أماكن بعينها.

٩- وما فتئت العوامل الخارجية توجه مسار النزاع. ومع أن الجهات المعنية الدولية تدفع في اتجاه التوصل إلى حل سياسي، فما زالت تدعم الطرفين المتحاربين مالياً ولوجستياً للتأثير في نتيجة النزاع بما يتماشى ومصالح كل منها. واضطلع المانحون والوسطاء من القطاع الخاص في المنطقة بدور أساسي في دعم جماعات مسلحة أو غرف عمليات معينة وذلك بتنظيم حملات لجمع التبرعات عبر وسائط الإعلام الاجتماعية. وفي غضون ذلك، انضم آلاف المقاتلين الأجانب إلى أعمال القتال، إما بصفة رسمية دعماً للحكومة، أو بالالتحاق سراً بالجماعات المسلحة، مؤججين البعد الطائفي للنزاع بخلفياتهم ورواياتهم.

١٠- واحتد الانقسام الطائفي واتسع نطاقه ليتجاوز حدود الجمهورية العربية السورية، مهدداً أمن البلدان المجاورة واستقرارها. وأصبح خطر تزايد زعزعة الاستقرار في المنطقة حقيقياً ومدعاة لقلق بالغ.

ألف- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

١١- استعادت القوات الحكومية عدة مناطق استراتيجية من خلال الاستخدام المكثّف لقوتها النارية والاستعانة على نحو منهجي بقوات غير نظامية، وزيادة إشراك القوات الأجنبية. وقد أحكمت قبضتها على معظم المراكز الحضرية وخطوط الاتصال الرئيسية، وهددت معاقل المعارضة المسلحة في دمشق وحلب. غير أنها فشلت في استعادة السيطرة الفعلية على المناطق الريفية التي سبق أن وقعت تحت سلطة الجماعات المسلحة.

١٢- وتعززت صفوف القوات غير النظامية الموالية للحكومة، سواءً منها الجماعات شبه العسكرية أو الميليشيات، وزادت الاستعانة بها في العمليات القتالية المباشرة. وإلى جانب قوات الدفاع الوطني، واصلت كتائب حزب البعث واللجان الشعبية ومجموعات الشبيحة تنفيذ عمليات في أحيائها وزيادة مشاركتها بانتظام في عمليات الجيش دعماً له. واستفادت الحكومة أيضاً من دعم وحدات قتالية أجنبية، بما فيها حزب الله وميليشيات عراقية، ولا سيما في العمليات الحاسمة الأهمية.

١٣- وفرضت القوات الحكومية، في إطار استراتيجيتها الرامية إلى إضعاف المتمردين وكسر إرادة قاعدتهم الشعبية، حصاراً على عدة مواقع عزّزته بحملات قصف دامت فترات طويلة. وتحوّل الحصار الجزئي الهادف إلى طرد الجماعات المسلحة إلى حصار مشدد منع إيصال الإمدادات الأساسية، بما فيها الغذاء والدواء، في إطار حملة "التجويع حتى الاستسلام".

باء- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١٤- مع احتدام النزاع، انخرطت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التي تشمل كل الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، في عمليات متتالية لإعادة ترتيب صفوفها، ودخلت في مرحلة اقتتال فيما بينها. وأدى تجزؤ هذه الجماعات إلى إحباط المبادرات الرامية إلى إخضاعها لقيادة موحدة متماسكة الهياكل وواضحة الاستراتيجيات. وأفضت الاختلافات الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية المستمرة إلى مواقف متباينة وشديدة التعارض في بعض الأحيان.

١٥- وتحسّن الاتصال بين الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلد، مما أدى إلى إنشاء آليات تنسيق وتكامل دائمة أو مؤقتة، بما في ذلك التحالفات وغرف العمليات المشتركة. واستندت هذه الاصطفافات الجديدة إلى وحدة الأهداف التكتيكية والإيديولوجيات، أو أنها نشأت عن ضغط الداعمين الخارجيين، أو عن مجرد ضرورات العمليات الميدانية. وفي هذا السياق، أدَّى قيام الائتلافات الإسلامية المحلية، مثل الجبهة الإسلامية، إلى تهميش الجماعات المعتدلة ذات المنطلقات غير الإيديولوجية، ويرجع ذلك إلى أسباب منها الدعم المالي الانتقائي الذي تقدمه بعض الحكومات أو رعاياها.

١٦- ولوصف هذا المشهد المعقد، يمكن تصنيف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ضمن أربع مجموعات واسعة غير حصرية:

- القوميون المعتدلون السوريون المنظمون في إطار تكتل يضم الجماعات المسلحة التابعة للمجلس العسكري الأعلى المدعوم دولياً، وهو يحارب الحكومة ويدعو إلى دولة ديمقراطية وتعددية. ويشمل هذا التكتل أيضاً الجماعات الإسلامية المعتدلة والجماعات المسلحة التي تعمل على تحقيق أهداف محلية تقتصر على تطلعات مجتمعاتها المحلية؛

- الجماعات الإسلامية السورية المسلحة التي تضم مقاتلين يسعون للإطاحة بالحكومة وإقامة الشريعة إطاراً لدولة إسلامية في البلد؛ وتشمل هذه الفئة مقاتلين من طيف إيديولوجي إسلامي واسع؛
- الجماعات الجهادية المتطرفة، بما فيها أبرز جماعتين تابعتين للقاعدة وهما جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، وهي تضم مقاتلين من أتباع السلفية الجهادية معظمهم أجانب. وقد اشتد الخلاف بين المجموعتين، حيث ظلت جبهة النصرة تعمل إلى جانب الجماعات المتمردة الأخرى على محاربة القوات الحكومية، بينما أعطى تنظيم الدولة الإسلامية الأولوية لتعزيز سيطرته على المناطق الخاضعة له في مواجهة أي تعدّ عليها؛
- الجماعات الكردية المسلحة، وأهمها وحدات الحماية الشعبية، التي تولت المسؤولية عن حماية مناطقها وإدارتها، مستفيدة من وحدة قيادتها وانضباط أفرادها والدعم الشعبي لها. وقد عززت سيطرتها على المناطق الكردية بعد قتال جماعات مسلحة أخرى، ولا سيما الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في محافظات حلب والرقة والحسكة.

١٧- ويؤدي تداخل التوجهات الإيديولوجية والتطلعات السياسية بين الفئات الثلاث الأولى، واستمرار انتقال الأعضاء فيما بينها، فردياً وجماعياً، إلى صعوبة رسم خطوط ثابتة تفصل فيما بينها. وأصبح الحصول على الموارد اللوجستية، ولا سيما التمويل، أهم عامل محدد لديناميات هياكل الجماعات المتمردة وعملياتها. وفي كثير من الحالات، يكون الانضمام إلى جماعة مسلحة أو ائتلاف معين مسألة بقاء لا مسألة التزام إيديولوجي حقيقي.

١٨- وفي هذا السياق المعقد، احتدم النزاع الداخلي بين الجماعات المتمردة من كل الفئات للسيطرة على الأراضي والموارد، بما في ذلك الطرق والمعابر الحدودية وطرق التهريب والموارد الطبيعية. وفي الآونة الأخيرة، أفضت التوترات التي ظلت تحتمر منذ فترة طويلة بين تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المتمردة الأخرى، بما فيها الجبهة الإسلامية، إلى قتال عنيف امتد ليشمل المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية.

١٩- ويرفق بهذا التقرير وصف للسياق السياسي والإنساني الحالي (انظر المرفق الثاني).

ثالثاً- الانتهاكات في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال

ألف- المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع[٣]

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٢٠- ما زالت القوات الحكومية تعمد بصورة غير قانونية إلى قتل من تعتبرهم أعداءً محتملين، بمن فيهم المدنيون والمقاتلون العاجزون عن القتال، منتهكة المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. وفي ريف دمشق، شددت القوات الحكومية الحصار على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وما انفكت تعتمد في ذلك أساليب وحشية ضد أي شخص ترى فيه تهديداً لها. فقد قتلت القوات السورية خارج المعضمية ودارّيا أشخاصاً مارّين عبر نقاط التفتيش. ووُثقت أعمال قتل في نقطة التفتيش التابعة للفرقة الرابعة بالقرب من مطار المزة، وكذلك في نقطتي تفتيش السومرية وصحنايا.

٢١- واستُهدف البدو، ولا سيما قبائل الجملان وحرب وعبادة والنعيم، للاشتباه في ارتباطهم بالمعارضة المسلحة. ففي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، ألقت القوات الحكومية القبض على ثلاثة من البدو وأعدمتهم بالقرب من مطار بلّي العسكري في جنوب دمشق. وأطلق جنود الجيش السوري النار على بدويين أعزلَين أثناء دورية في البيطارية في ٧ آب/أغسطس. وفي مطلع أيلول/سبتمبر، أُطلق الجنود النار من مسافة قريبة على ثلاثة من البدو عند نقطة تفتيش بين الغوطة الشرقية ومطار دمشق الدولي.

٢٢- واستهدفت القوات الحكومية المرضى والجرحى، ولا سيما الرجال الذين يلتمسون العلاج الطبي، معتبرة جراحهم دليلاً على مشاركتهم في القتال. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، عُثر على جثث أشخاص كانوا يتلقون العلاج من إصابات غير قاتلة في مشفى المواساة بعد أن دخل عليهم جنود إلى غرف العمليات. وشاهد أحد أقارب الضحايا الجنود فسألوه عن هويته، ولما اكتشفوا صلته بالضحايا أطلقوا عليه النار. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نُصب كمين لمقاتلين من الجيش السوري الحر كانوا يرافقون قافلة من المدنيين والمقاتلين الجرحى خرجت من النشّابية. وقتل جنود من اللواء ٢٢ الجرحى بعد أن أطلقوا عليهم النار من مسافة قريبة.

٢٣- وخلال الحملة الرامية إلى استعادة السيطرة على محافظة حمص، ارتكبت القوات الحكومية أعمال قتل غير مشروع. ففي منتصف تموز/يوليه، ألقى جنود الفرقة ١٨، كالمعتاد، القبض في الفرقلس على أشخاص من المشردين داخلياً في شرق حمص ثم قتلوهم. وفي ٢١ تموز/يوليه، دخلت القوات الحكومية المدعومة بالشبيحة بلدة السخنة الواقعة شرق

(٣) انظر أيضاً المرفق الثالث.

حمص، فداهمت المنازل وقتلت ثمانية مدنيين رمياً بالرصاص. وفي الحولة، قامت القوات الحكومية في شهر رمضان بتفتيش المنازل واعتقال الأشخاص. وأعيدت فيما بعد جثث الأشخاص الذين اعتُقلوا خلال تلك المداهمات إلى ذويهم.

٢٤- وما زالت القوات الحكومية تسيطر على أغلب أنحاء محافظة حماة. وفي ٧ آب/أغسطس، قتلت القوات الحكومية المدعومة بقوات الدفاع الوطني رجلاً عند نقطة التفتيش الواقعة قرب الجديدة. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، داهم الشبيحة منزلاً في الجلمة حيث قتلوا منشقاً.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١- أعمال القتل التي تشكل جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد

٢٥- اختُطف صبيّان يبلغان من العمر ١٥ عاماً في ٢٦ حزيران/يونيه بالقرب من نبُّل (حلب)، وأُعدما في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في ماير، بعد رفض الاستجابة لمطالب أمير تنظيم الدولة الإسلامية في تل رفعت واعزاز. وشُوهت جثتاهما إلى حد استحالة التعرف عليهما. وبُث على الإنترنت شريط فيديو يصور عملية الإعدام. وفي أيلول/سبتمبر، هاجم أفراد تنظيم الدولة الإسلامية مقر لواء عاصفة الشمال والسجن التابع له في جبل برصايا وأعدموا سجيناً فيه.

٢٦- وعادة ما يُختطف المزارعون العلويون في سهل الغاب (حماة) ويُقتلون على أيدي الجماعات المسلحة المنطلقة من القرى السنية المجاورة. فمنذ أيار/مايو ٢٠١٣، قُتل العديد من المزارعين أثناء عملهم في حقولهم.

٢٧- وأعدمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الجنود الأسرى. فبعد أن سيطر مقاتلو الجماعات المسلحة على نقطة تفتيش عسكرية حكومية تقع على بعد كيلومترين من معلولا (ريف دمشق) في ٤ أيلول/سبتمبر، أسروا الجنود المتمركزين فيها وأعدموهم. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، داهم المقاتلون منزلاً في شارع مار سركيس، ففصلوا النساء والمسنين عن غيرهم، ثم أخرجوا ثلاثة رجال وأطلقوا النار عليهم.

٢٨- ومنذ تموز/يوليه، نفذت جبهة النصرة، بالتنسيق أحياناً مع جماعات مسلحة أخرى، سلسلة من أعمال قتل المدنيين الأكراد في اليوسفية والقامشلي والأسدية (الحسكة). وخلال غارة شنها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية وكتائب الجيش السوري الحر، أعدم المقاتلون يزيدياً كردياً في الأسدية رفض اعتناق الإسلام.

٢- أعمال القتل التي تشكل جريمة الحرب المتمثلة في الإعدام دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة

٢٩- نفذت بعض الجماعات المسلحة، أثناء فرض سيطرتها على مناطق في شمال شرق سوريا، عمليات إعدام علنية خارج نطاق القضاء، منتهكة ضمانات المحاكمة العادلة، والمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. وفي أواخر آب/أغسطس، أعدم لواء عاصفة الشمال رجلاً مجهول الهوية في الساحة العامة في اعزاز (حلب).

٣٠- ودخل مقاتلو تجمع كتائب أحرار نوى، المرتبط بالجيش السوري الحر، نوى (درعا) في منتصف أيلول/سبتمبر وأسروا ثلاثة جنود حكوميين، واستجوبوهم لمعرفة مدى تورطهم في "سفك الدماء"، ثم أعدموهم بإجراءات موجزة.

٣١- وأسر لواء الصاعقة التابع للجيش السوري الحر جندياً خلال هجوم على نقطة تفتيش حكومية في جسر الشغور (إدلب) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. والتمس المقاتلون المشورة الشرعية، وتلقوا تعليمات بإعدام الجندي مفادها "أن من يستسلم بعد أسره يُقتل".

٣٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر، أسر أحرار الشام شخصاً يُزعم أنه فجر سيارة مفخخة في بنش (إدلب). واستُجوب الرجل وضُرب لانتزاع اعترافاته، ثم أُعدم بإجراءات موجزة بعد محاكمة أجراها "قضاة منشقون".

٣٣- ونفَّذ كل من جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية عمليات إعدام أمام الملأ في تل أبيض (الرقة) في أيلول/سبتمبر. ونفذت الجماعات المسلحة عمليات إعدام في الساحات العامة لتثبيت وجودها بعد سيطرتها على كل منطقة ولبث الرعب بين السكان.

باء- الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٣٤- نفَّذت القوات الحكومية اعتقالات تعسفية أثناء العمليات الميدانية البرية أو بعدها مباشرة. ففي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نفَّذت القوات الحكومية حملة اعتقالات في جميع أنحاء حمص شملت القريتين والحولة وكرم الزيتون والدوير، وكذلك في سنجار (إدلب) في تموز/يوليه، والجلمة (حماة) في تشرين الثاني/نوفمبر، وبيت جن (ريف دمشق) وكفر شمس (درعا) في أيلول/سبتمبر. واستُهدف الرجال والمراهقون، غير أن الاحتجاز شمل الأطفال والنساء والمسنين أيضاً.

٣٥- واحتُجز أفراد أسر المشتبه في انتمائهم إلى الجماعات المسلحة، بمن فيهم أفراد أسر الموتى من المقاتلين، بغرض الحصول على معلومات منهم أو عقاباً لهم. وأدى ذلك إلى بث

الرعب في صفوف سكان مجتمعات محلية برمتها. ونتيجة لذلك، توقفت الأسر المقيمة في المعضمية (ريف دمشق) عن نشر إعلانات النعي.

٣٦- واعتُقل أفراد من سكان المناطق التي تسيطر عليها المعارضة واحتُجزوا أثناء مرورهم عبر نقاط التفتيش. ففي تموز/يوليه، ألقي القبض على امرأة عند نقطة تفتيش في دمشق لأن بطاقة هويتها تبين أنها كانت تقيم سابقاً في درعا. وأدت هذه الممارسات إلى تقييد حرية تنقل المدنيين، ولا سيما الرجال والفتيان الذين تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً.

٣٧- واحتُجز أطباء وأفراد يعملون في مجال الإغاثة بسبب مساعدتهم "الإرهابيين" في حماة ودمشق. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون هدفاً للاعتقال والاحتجاز في دمشق، مما حد من حريتهم في التعبير والرأي.

٣٨- واحتُجز الأشخاص من دون سند قانوني، ودون أن تكون هناك أسباب يجيزها القانون تبرر احتجازهم، ولم يُمنحوا حقهم في أن يُعاد النظر في أسباب احتجازهم ومدى قانونيته. ونفَّذت القوات الحكومية عمليات اعتقال تعسفي واحتجاز غير مشروع، منتهكة بذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٣٩- عمدت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى سلب الأشخاص حريتهم تعسفاً، منتهكة التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولم تتح الجماعات المسلحة للمحتجزين إمكانية إخضاع احتجازهم لمراجعة أولية ودورية يجريها كيان مستقل.

٤٠- وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتقل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية أكراداً مدنيين في تل أبيض (الرقة) بسبب انتمائهم الإثني. وفي آب/أغسطس، اعتقل لواء تابع للجيش السوري الحر طبيباً في مدينة حلب لأنه قدم مساعدة طبية إلى جنود حكوميين. وفي محافظة حلب، اعتقل أفراد جبهة النصرة وأحرار الشام وتنظيم الدولة الإسلامية أشخاصاً اعتقالاً تعسفياً واحتجزوهم احتجازاً غير مشروع. واستندت عقوبة السجن أحياناً إلى أحكام صادرة بإجراءات موجزة عن آليات لا تستوفي المعايير الدنيا لضمانات المحاكمة العادلة.

جيم- أخذ الرهائن

٤١- عمد الطرفان المتحاربان إلى أخذ الرهائن، منتهكين القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وتزايد عدد الحوادث التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٢- وخطف المتحاربون أفراداً بدافع الكسب المالي أو تبادل الأسرى. وفي بعض الحالات، استغلت العصابات الإجرامية النزاع كفرصة سانحة للاغتناء. ومع تسارع وتيرة عمليات

الاختطاف، أخذ المدنيون يفرون من منازلهم بحثاً عن الأمان. ومنعت بعض الأسر النساء والفتيات من الخروج من المنازل، مما حدَّ من حريتهن في التنقل والحصول على التعليم.

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٤٣- أخذت القوات الحكومية وقوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية ومجموعات الشبيحة رهائن للحصول على فدية في محافظتي اللاذقية وطرطوس. ولنقطة تفتيش المشتل في طرطوس سمعة سيئة في هذا الصدد.

٤٤- وفي بيت جن وسعسع (ريف دمشق)، اختطفت أجهزة المخابرات السورية نساءً وأطفالاً عند نقاط التفتيش لتبادلهم بالجنود الأسرى لدى الجماعات المسلحة.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٤٥- في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اختُطف مراهقان خارج نبُّل والزهراء، وهما منطقتان شيعيتان في شمال محافظة حلب. وأُعدم الفَتيان بعد فشل محاولة لتبادل الأسرى. وفي ٢٣ و٢٤ أيلول/سبتمبر، اختطفت جماعة الحسبة قافلتين تضمان ٦٠ امرأةً وطفلاً بعد مغادرة نبُّل والزهراء. وفي اللاذقية، أخذت الجماعات المسلحة، إثر الهجوم على قرى علوية في الشرق، ١٢٠ امرأة وطفلاً رهائن يُزعم أنهم لا يزالون محتجزين لدى أحرار الشام.

٤٦- وفي ٢١ تموز/يوليه، أخذ تنظيم الدولة الإسلامية، خلال هجوم على تل أبيض (الرقة)، عدة مئات من الرجال الأكراد رهائن لمبادلتهم بقائد من قادته وقع أسيراً. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، اختطفت جبهة النصرة مدنيين أكراداً للحصول على فدية في أماكن تمتد من القامشلي إلى المالكية.

دال- الاختفاء القسري

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٤٧- بحثت اللجنة، في ورقة اجتماع، مسألة حدوث حالات الاختفاء القسري في الجمهورية العربية السورية في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق الرابع). وما زالت ترِد تقارير عن حالات اختفاء. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتقلت عناصر المخابرات رجلاً يبلغ من العمر ٧٠ عاماً عند نقطة تفتيش نهر عيشة (دمشق)، ولا يزال مكان وجوده مجهولاً حتى الآن.

٤٨- وترفض السلطات السورية رفضاً منهجياً الاعتراف بسلب الأشخاص حريتهم أو إبلاغ الأسر بمصير ذويها أو مكان وجودهم. وتخاف الأسر في الغالب من الاتصال بالسلطات،

فتلجأ إلى وسائل أخرى للحصول على المعلومات تشمل الاتصال بالمحتجزين السابقين والمسؤولين الفاسدين.

٤٩- وتُرتكب أعمال الإخفاء القسري في إطار هجوم واسع النطاق على السكان المدنيين، وهي تشكل جريمة ضد الإنسانية.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٥٠- بدأ تنظيم الدولة الإسلامية يعتمد ممارسات قد تؤدي إلى أفعال يمكن اعتبارها أفعال إخفاء قسري، منتهكاً بذلك التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. ففي آب/أغسطس ٢٠١٣، اختفى ناشط في الرقة؛ وأشار سجين كان برفقته إلى أنه كان محتجزاً لدى تنظيم الدولة الإسلامية الذي نفى ذلك. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اختُطف ثلاثة ناشطين في دوما (دمشق)، وما زالوا في عداد المفقودين ولا يُعرف مكان وجودهم ولا هوية محتجِزيهم.

هاء- التعذيب وإساءة المعاملة

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٥١- ما زالت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة تمارس التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع في مرافق الاحتجاز، ولدى أجهزة المخابرات، وعند نقاط التفتيش في أنحاء المناطق المحاصرة، وخلال مداهمة المنازل، وذلك كوسيلة لانتزاع المعلومات ومعاقبة السكان وترهيبهم.

٥٢- ويمارَس التعذيب وإساءة المعاملة عادةً في مرافق الاحتجاز الرسمية (انظر المرفق الخامس)، ولا سيما لدى أجهزة المخابرات مثل فرع الأمن السياسي في حلب، وفرع المخابرات العسكرية ٢٢٧، وفرع المخابرات العسكرية ٢١٥، وفرع المخابرات الجوية في المزة، وفرع الشرطة العسكرية في القابون، وسجن صيدنايا في دمشق، وسجن غرز المركزي في درعا، وفرع المخابرات العسكرية في حمص. وما زالت أساليب التعذيب التي تشمل الضرب المبرح على الرأس ومختلف أنحاء الجسد، والتعليق من الذراعين لفترات طويلة، والتعذيب الجنسي، مستمرة كما سبق أن وثقتها اللجنة. وقد ظهرت على أجسام الضحايا إصابات تدل على نمط من التعذيب.

٥٣- ووردت أيضاً تقارير كثيرة عن حدوث انتهاكات عند نقاط التفتيش المحيطة بالمناطق المحاصرة، حول الغوطة في أيلول/سبتمبر، وكذلك عند نقاط التفتيش المحيطة بكفر شمس (درعا) حتى أيلول/سبتمبر. ويشكل التعذيب وإساءة المعاملة جزءاً من استراتيجية الحصار المتبعة لاحتواء السكان المحليين.

٥٤- ومورست أعمال الضرب وإساءة المعاملة أثناء مداهمة المنازل في حمص في أيلول/سبتمبر، ودرعا في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٥٥- وتميزت ظروف الاحتجاز بنقص الغذاء والماء، وضيق المكان، وقلة النوم والنظافة والرعاية الطبية، مما أدى إلى وفاة محتجزين. وذكر أحد من حاورتهم اللجنة أن قريباً له محتجزاً طلب أن تزوره أسرته مرة واحدة فقط كل ستة أشهر، لأنه كان يُضرب بعد كل زيارة وتتدهور حالته الصحية تدهوراً شديداً. وكثيراً ما يمرض المحتجزون من جراء نقص مرافق الصرف الصحي والافتقار إلى الرعاية الطبية. وفي تموز/يوليه، كان محتجز يصرخ من شدة الألم طالباً من حراس السجن السماح له بالذهاب إلى المرحاض، فانهالوا عليه ضرباً أمام المحتجزين الآخرين وأردوه قتيلاً. وتشكل ظروف الاحتجاز ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٥٦- وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة أفعال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في إطار هجوم واسع النطاق على السكان المدنيين، مما يشير إلى وجود سياسة منظمة في هذا الصدد. ويدل اللجوء إلى التعذيب على نطاق واسع على هجوم منهجي ضد السكان المدنيين. وقد ارتكبت القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة أفعال تعذيب وغيرها من الأفعال اللاإنسانية التي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٥٧- كانت مناطق حلب الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مسرحاً لحوادث التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي جماعات مسلحة مثل كتيبة صدام حسين التابعة للواء التوحيد، ولواء عاصفة الشمال، وائتلاف كتائب الكفاح. واستهدفت الهيئة الشرعية المدنيين، باتباع أساليب استجواب قاسية واللجوء إلى الضرب أثناء الاحتجاز التعسُّفي.

٥٨- وفي دمشق، احتُجز مدنيون وعُذبوا في آب/أغسطس ٢٠١٣ لا لشيء سوى لانتمائهم الديني. وأفاد رهائن اختطفتهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بأنهم تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي. وفي إدلب، استهدفت الجماعات المسلحة الصحفيين واحتجزتهم وعذبتهم منذ تموز/يوليه. وفي تل أبيض (الرقة)، عمد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وأحرار الشام وكتيبة الشهيد وليد السخني إلى ضرب الأكراد وصعقهم بالكهرباء في مقرات تلك الجماعات في أواخر تموز/يوليه. وأشار أحد من حاورتهم اللجنة إلى أن "لكل جماعة إسلامية مسلحة" في الرقة "مرفقها الاحتجازي حيث تحتجز المدنيين وتعذبهم على نحو روتيني". وارتكبت الجماعات المسلحة أفعال ضرب ومعاملة قاسية ومهينة عند نقاط التفتيش التابعة لها في دمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي الرقة بعد تموز/يوليه، وفي الحسكة.

٥٩- وتُعرّض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية السكان المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لألم أو معاناة بدنيين أو نفسيين شديدين أثناء اعتقالهم و/أو احتجازهم. ويشكل تزايد هذه الأنماط، ولا سيما في سياق الأحداث التي شهدتها الرقة، هجوماً حديث العهد واسع النطاق ومنهجياً ضد السكان المدنيين.

٦٠- ويوفر تزايد أفعال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية ضد المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له أسباباً معقولة للاعتقاد أن هذه الجماعات تشجع على هذا الهجوم الواسع النطاق والمنهجي ضد السكان المدنيين.

٦١- وتشكل الأفعال التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، المذكورة أعلاه، في المناطق الخاضعة لسيطرتها ضد السكان المدنيين تعذيباً ومعاملة لا إنسانية يمثلان جريمة حرب، ويُعتبران في سياق الرقة جريمة ضد الإنسانية.

واو- العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

٦٢- تتواصل في سياق النزاع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا يزال الإبلاغ عن هذه الأعمال يشكّل تحدياً وذلك للأسباب التي بينتها اللجنة في التقارير السابقة.

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٦٣- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، خضعت امرأة لتفتيش جسدي دقيق في فرع المخابرات العسكرية ٢١٥ في دمشق على يد قائد قبل تعذيبها والاعتداء عليها جنسياً. وفي كانون الأول/ديسمبر، نُقلت المرأة إلى مقر المخابرات العسكرية في حمص حيث عُذبت واغتُصبت من فمها.

٦٤- وفي عام ٢٠١٢، تعرضت خمس نساء في فرع من فروع المخابرات في حماة لضروب من التعذيب اليومي طيلة أكثر من شهر شملت الصعق بالكهرباء. وخلال تلك الفترة، اغتصب قادة عسكريون امرأتين لمدة ١٥ يوماً متتالياً. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، جُردت امرأة من ملابسها أمام الملأ عند نقطة تفتيش قرب الجديدة قبل نقلها إلى فرع حماة حيث اغتُصِبت. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عُذبت فتاة تبلغ من العمر ١٨ عاماً واغتُصبت مراراً وتكراراً.

٦٥- وتعرض رجال وفتيان محتجزون في دمشق وحمص وحلب للتعذيب الجنسي المنهجي، بما في ذلك ربط الأعضاء التناسلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اغتُصب رجل في فرع أمن الخطيب بدمشق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ضرب رجال الأمن في فرع الأمن بحمص فتىً يبلغ من العمر ١٧ عاماً على أعضائه التناسلية وصعقوها بالكهرباء ثم اغتصبوه أمام الملأ.

٦٦- وارتُكبت أفعال اغتصاب واعتداءات جنسية ضد نساء وفتيات عند نقاط التفتيش في دمشق واللاذقية ودرعا وحمص وحلب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تعرضت فتاة تبلغ من

العمر ١٧ عاماً لاغتصاب جماعي عند نقطة تفتيش حكومية في ريف دمشق. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أخرج أفراد ميليشيات موالية للحكومة امرأة تبلغ من العمر ٢٨ عاماً من حافلة في اللاذقية واغتصبوها جماعياً.

٦٧- وعُذب رجال واغتُصبوا عند نقاط التفتيش الحكومية في دمشق بسبب ميلهم الجنسي. ففي عام ٢٠١١، ضرب رجال الأمن بشراسة ستة مثليين بالكابلات الكهربائية وهددوهم بالاغتصاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أوقف رجال الأمن رجلاً لأن أخ شريكه الجنسي عضو في الجيش السوري الحر. واقتيد الرجل إلى منطقة ريفية حيث أطفئت السجائر المشتعلة على جسده واغتُصب اغتصاباً جماعياً.

٦٨- وتشن القوات الحكومية حملة باستخدام القناصة في بستان القصر (حلب). وفي يوم واحد فقط في تشرين الأول/أكتوبر، عالج الأطباء خمسة رجال أُطلق عليهم الرصاص في الفخذ. وفي الشهر نفسه، أصيبت ست حوامل بطلق ناري في البطن.

٦٩- وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة أفعال الاغتصاب والتعذيب الجنسي والعنف الجنسي ضد الرجال والنساء والأطفال. ويندرج هذا السلوك في إطار هجوم واسع النطاق استهدف احتجاز المدنيين وتعريضهم على نحو منهجي لانتهاكات متعددة. وتشكل هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٧٠- اختطف أفراد من لواء عاصفة الشمال في اعزاز (حلب) في عام ٢٠١٢ امرأة كردية من عفرين، ووضعوها في الحبس الانفرادي واغتصبوها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، عُذبت امرأة وهُددت بالاغتصاب في مدينة الرقة بتهمة "عدم احترام" الهيئة الشرعية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتُقل رجل يبلغ من العمر ٢٦ عاماً بسبب ميله الجنسي، وضربه أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة وعلقوه من ذراعيه إلى السقف. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، جلد أفراد التنظيم مديرة مدرسة أمام الملأ في الرقة لعدم ارتدائها الحجاب.

٧١- وتشكّل أفعال الاغتصاب والتعذيب الجنسي والعنف الجنسي التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة انتهاكاً للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، كما تشكل جرائم حرب.

زاي- انتهاكات حقوق الطفل

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

٧٢- سلّحت الميليشيات الموالية للحكومة الأطفال من سن الثالثة عشرة فما فوق واستخدمتهم في نقاط التفتيش في حلب ودرعا وطرطوس. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سلّحت اللجان الشعبية في عتمان (درعا) الأطفال من سن الرابعة عشرة فما فوق ودربتهم.

٧٣- وتسبب الحصار المفروض من قبل الحكومة في سوء تغذية حاد لدى صغار الأطفال في داريا والمعضمية واليرموك (دمشق).

٧٤- ويُلقى القبض على الأطفال، ولا سيما المراهقين، عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة في حلب ودمشق ودرعا. وتحدثت فتيات عن تعرضهن للعنف الجنسي والتحرش الجنسي عند نقاط التفتيش.

٧٥- ويُحتجز الأطفال مع البالغين ويُعذبون داخل مرافق الاحتجاز التابعة لفرع الأمن السياسي بحلب وفرع الأمن العسكري بدمشق. واحتُجز فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية تموز/يوليه عُذب خلالها تعذيباً يومياً. وظهرت على جسده ندوب بعضها حروق بالسجائر، بالإضافة إلى أعراض جلية تبين إصابته بالاضطراب اللاحق للصدمة.

٧٦- وتعمَّد القناصة استهداف الأطفال في حلب. فقد تحدث طبيب عن إصابة طفل واحد على الأقل يومياً خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بنيران القناصة، وذكر حالة طفل في الثامنة من العمر قُتل وهو يحمل الخبز.

٧٧- وقُتل أطفال وجُرحوا وأصيبوا بإعاقات دائمة بسبب عمليات القصف المدفعي والجوي العشوائي التي تنفذها القوات الحكومية. فابتداءً من تموز/يوليه، قُصف أكثر من عشر مدارس، مما أدى إلى وفاة وإصابة أطفال في محافظات حلب والرقة ودمشق ودرعا ودير الزور وحمص وإدلب.

٧٨- وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة أفعالاً تشكل جرائم حرب شملت تعذيب الأطفال المحتجزين وتجنيد الأطفال واستخدامهم. ويشكل استخدامُ الميليشيات الموالية للحكومة الأطفال انتهاكاً لالتزام الجمهورية العربية السورية بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. والحرمانُ من الغذاء والرعاية الطبية أثناء الحصار هو انتهاكٌ للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد حُرم الأطفال من الحق في التعليم من جراء الهجمات العشوائية على المدارس.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

٧٩- جندت حركة أحرار الشام وجماعات شتى مرتبطة بالجيش السوري الحر وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية الأطفال واستخدمتهم. وفي أواخر عام ٢٠١٣، لوحظ أن الأطفال يشاركون في القتال مع الجماعات المرتبطة بالجيش السوري الحر في الطامورة (حلب)، ومع جبهة النصرة في الحسكة، وتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة وحلب. وأصيب أطفال أثناء مشاركتهم في القتال.

٨٠- وعيّنت الجماعات المسلحة أطفالاً مجندين تتراوح أعمارهم بين ١٢ عاماً و١٤ عاماً في نقاط التفتيش واستخدمتهم لحشو الأسلحة بالذخيرة. وفي عام ٢٠١٣، شوهد قُصَّر عند نقاط التفتيش التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة وعند نقاط التفتيش التابعة لكتيبة صدام حسين في مدينة حلب. ودربت جبهة النصرة في تل رفعت (حلب) الأطفال على استخدام الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٣. واستخدم تنظيم الدولة الإسلامية مدرسة في مدينة الباب (حلب) معسكراً لتدريب الفتيان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٨١- وشوهد مقاتلون قُصّر ضمن وحدات الحماية الشعبية في القامشلي (الحسكة) وعين العرب (الرقة) في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى اللجنة، أكدت وحدات الحماية الشعبية أنها تتبع سياسة تبتعد فيها عن استخدام الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر. وكرر أمر صادر عن القيادة المركزية لهذه الوحدات في ١٤ كانون الأول/ديسمبر هذه المبادئ التوجيهية. ويتواصل رصد مدى التقيد بهذه السياسة.

٨٢- واحتجزت بعض الجماعات المسلحة أطفالاً وعذبتهم. فقد ذكر فتى يبلغ من العمر ١٤ عاماً أن أفراد حركة أحرار الشام في الرقة عذبوه في تموز/يوليه لينتزعوا منه معلومات عن عمه.

٨٣- وقتلت الجماعات المسلحة أطفالاً في عمليات قصف عشوائي. ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فتى يبلغ من العمر ١٣ عاماً وصديقه في هجوم بقذائف الهاون عندما كانا في ساحة مدرستهما في نبُّل (حلب). وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتلت فتاة إثر هجوم بقذائف الهاون استهدف مدرسة في دمشق.

٨٤- وارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد واستخدام أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً للمشاركة الفعلية في القتال، وجندت واستخدمت أطفالاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في الأعمال القتالية، بما يخالف البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وارتكبت هذه الجماعات أيضاً جريمة الحرب المتمثلة في تعذيب الأطفال. وقد حُرم الأطفال من حقهم في التعليم بسبب استخدام المدارس قواعد عسكرية ومعسكرات تدريبية.

رابعاً- الانتهاكات المتعلقة بتسيير الأعمال القتالية

ألف- الهجمات غير المشروعة

٨٥- أدت الهجمات العشوائية والمفرطة - التي يُشَن معظمها بالقصف المدفعي والجوي - إلى وفيات وإصابات كثيرة في صفوف المدنيين. وما زالت الهجمات غير المشروعة تمثل السبب الرئيسي للتشرد الداخلي وتدفق اللاجئين.

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

(أ) القصف المدفعي والجوي

٨٦- قصفت القوات الحكومية مناطق مدنية في مختلف أنحاء البلد بالمدفعية وقذائف الهاون ونيران الدبابات. وتعرضت بعض المناطق يومياً للقصف الجوي بالمروحيات والطائرات الحربية. وسُجلت زيادة ملحوظة في استخدام البراميل المتفجرة القاتلة التي تفتقر افتقاراً شديداً إلى الدقة وتُلقى على المناطق الحضرية من المروحيات من علو شاهق. واستخدام البراميل المتفجرة على هذا النحو فعل عشوائي (انظر المرفق السادس).

٨٧- وقصفت القوات الحكومية بشراسة المناطق المدنية المأهولة المتنازع عليها لأهميتها الاستراتيجية. وتعرضت محافظات حلب ودمشق ودرعا وإدلب والرقة لهجمات متواصلة.

٨٨- ولم تستهدف الهجمات أهدافاً عسكرية واضحة. ففي المناطق التي يوجد فيها مقاتلو الجماعات المسلحة، لم تتوخ القوات الحكومية التمييز في تعاملها مع الأهداف العسكرية الواضحة المتمركزة في المناطق المكتظة بالسكان. ويبث قصف المناطق الذعر بين المدنيين وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. ولم تصدر القوات الحكومية تحذيرات قبل تنفيذ الهجمات.

٨٩- وتعرضت محافظة حلب لهجوم عشوائي مكثف. وتعرضت مدينة حلب لقصف امتد طيلة الفترة قيد الاستعراض، أُلقيت خلاله بلا هوادة براميل متفجرة أدت إلى وقوع مئات القتلى والجرحى المدنيين الذين شملت إصاباتهم بتر الأعضاء. وأطلقت القوات الحكومية قذائف الهاون والصواريخ على اعزاز في تموز/يوليه. وفي آب/أغسطس، قُتل عشرات من المدنيين، منهم نساء وأطفال، من جراء صواريخ أطلقتها طائرات حكومية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، قُتل مدنيون، معظمهم أطفال، في هجوم بالقنابل المحرقة استهدف مدرسة في أورم الكبرى. وكُثف القصف الجوي، بالصواريخ والبراميل المتفجرة وغيرها، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر على منبج والسفيرة وتل حاصل. وشُن هجوم بالبراميل المتفجرة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر على مخيم للنازحين بالقرب من السفيرة، تسبب في مقتل الكثير من المدنيين. وفي الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استُهدفت بلدات في حلب، منها أبو طلطل

ومعارة الأرتيق، بالصواريخ والقصف المدفعي. وفي كانون الأول/ديسمبر، قُصفت قرية ماير قصفاً عشوائياً انطلاقاً من مواقع الجيش في نبُّل والزهراء.

٩٠- وشُنَّت هجمات متواصلة على بلدات وقرى في محافظة دمشق. ففي الفترة بين منتصف أيلول/سبتمبر ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت الغوطة لقصف جوي مكثف شبه يومي، خلف آثاراً مدمرة في هذه المنطقة المكتظة بالسكان. واستهدفت عمليات القصف أيضاً المعضمية وداريا المحاصرتين. وتعرضت القابون والضمير وبيت جن والزبداني لهجوم غير مشروع أيضاً. وشنت القوات الحكومية هجمات عشوائية على منطقة القلمون خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر أجبرت أكثر من ٠٠٠ ٤ أسرة على الفرار.

٩١- وأطلقت القوات الحكومية مراراً قذائف وصواريخ على حيي طريق السد والسحارة في مدينة درعا. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، وُثقت هجمات عشوائية شملت عادة قصفاً من مواقع الجيش القريبة، استهدفت نوى وعلما ونصيب وداعل وإنخل واليادودة في محافظة درعا.

٩٢- ومن الصعب تقديم تفاصيل عن الهجمات التي استهدفت القرى والبلدات في محافظة إدلب لكثرتها. فقد تعرضت منطقة جبل الزاوية، ولا سيما بلدات سراقب وكفر نبل ومعرة النعمان، لقصف جوي مكثف في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، استُخدمت فيه البراميل المتفجرة أيضاً. وفي ٢١ تموز/يوليه، قُصفت سوق في أريحا، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وشُن هجومان مكثفان على أريحا في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر أوقعا كثيراً من الضحايا المدنيين.

٩٣- وتعرضت مدينة الرقة، في تموز/يوليه، لقصف جوي استُخدمت فيه البراميل المتفجرة أيضاً. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قصفت طائرة مدرسة، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصاً، منهم ١٣ طفلاً.

٩٤- ووُثقت عمليات قصف مدفعي وجوي أيضاً في محافظات حمص وحماة والحسكة ودير الزور.

٩٥- وشنت القوات الحكومية هجمات عشوائية ومفرطة منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني.

٩٦- وواصلت القوات الحكومية وضع أهداف عسكرية داخل البلدات والقرى، بما فيها نبُّل والزهراء (حلب)، معرضة بذلك السكان المدنيين للخطر ومنتهكة التزاماتها القانونية الدولية.

(ب) هجمات القناصة

٩٧- رسم الطرفان المتحاربان في مدينة حلب حدود المناطق الخاضعة لسيطرتهما بنشر قناصة يُطِلّون على الجبهات الأمامية. وبقي بستان القصر الممر الوحيد بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في مدينة حلب. ويعمد

القناصة التابعون للحكومة المتمركزون في القصر البلدي في حلب، وهو بناية شاهقة توفر مطلاً على المدينة، إلى استهداف المدنيين العابرين بستان القصر وتشويههم وقتلهم.

٩٨- وذكر أطباء في مشافٍ تقع في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة أنهم عالجوا عدداً كبيراً جداً من الإصابات الناجمة عن نيران القناصة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان معظم الضحايا مدنيين قادمين من المناطق المتأثرة بنقص في المواد الأساسية عبر بستان القصر للحصول على سلع أرخص ثمناً. وكان الضحايا من مختلف الأعمار، ومنهم الأطفال والمسنون والحوامل. وأفاد أحد الأطباء بأن المدنيين يُتخذون أهدافاً "للتدريب على الرماية". وأكد جرّاح يعمل في مشفى آخر هذه الممارسة، موضحاً أنه رأى في أيام معيّنة نمطاً جلياً من الإصابات الناجمة عن نيران القناصة. فقد أصيب معظم الضحايا إصابة واحدة ناجمة عن طلقة نارية فائقة السرعة، تسببت في "ضرر شديد" ونزيف حاد. وكثيراً ما يُترك الضحايا وهم ينزفون في الشارع، لأن كل من يقترب منهم لمساعدتهم يكون هدفاً لإطلاق النار.

٩٩- ووُثقت أيضاً هجمات القناصة التي تستهدف المدنيين في اليرموك ودرعا البلد (درعا).

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) القصف

١٠٠- واصلت الجماعات المسلحة قصف نبُّل والزهراء (حلب) بالمدفعية والصواريخ المحلية الصنع. وقُتل أطفال صغار وجُرح آخرون في هجمات بقذائف الهاون في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وقُصف المدنيون الأكراد في القامشلي وقيرو ورأس العين والمالكية (الحسكة).

١٠١- وأطلقت الجماعات المسلحة المتمركزة في المليحة وبيت سحم وعين ترما في ريف دمشق الشرقي صواريخ محلية الصنع وقذائف مدفعية على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولا سيما حيي جرمانا والمزة، مما تسبب في مقتل مدنيين. وفي باب توما، قُتل خمسة أطفال بعد أن أصابت قذيفة هاون حافلة مدرسية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٢- واستخدمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قذائف الهاون وقذائف المدفعية والصواريخ المحلية الصنع من دون تمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، منفذة من ثم هجمات غير مشروعة.

١٠٣- وسُجلت حالات تمركز فيها المقاتلون المسلحون في ضواحي البلدات بعيداً عن المدنيين، غير أن معظم المقاتلين، بمن فيهم الموجودون في مدينتي حلب والرقة، اتخذوا مواقعهم بين المدنيين، فعرضوهم للهجمات وانتهكوا من ثم الالتزامات القانونية الدولية التي تقتضي تفادي وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها.

(ب) السيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية

١٠٤- فجرت الجماعات المسلحة سيارات مفخخة ونفذت تفجيرات انتحارية في محافظات الحسكة والرقة وحمص وحلب ودمشق خلال الفترة قيد الاستعراض. ووُثق أيضاً استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في حمص.

١٠٥- وفي ١٥ آب/أغسطس، فجر تنظيم الدولة الإسلامية قنبلة في محطة القطار في الرقة، بالقرب من مقر كتائب أحفاد الرسول. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف تفجير انتحاري مكتب حزب الله في الثابتية (حمص). وأسفر الهجومان، وإن كانا موجهين ضد أهداف عسكرية، عن خسائر في أرواح المدنيين وإصابات في صفوفهم لا تتناسب والميزة العسكرية المتوقعة.

١٠٦- وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، فجرت الجماعات المسلحة عن بعد ألغاماً أرضية زُرِعت على طريق التفافي بين جبورين ومدينة حمص. وأصاب الانفجار ثلاث سيارات مدنية وأسفر عن مقتل تسعة مدنيين. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فجرت الجماعات المسلحة قنبلة في المحطة الرئيسية في السومرية (دمشق)، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين. ويبدو أن هذه الهجمات الثلاثة صُممت لاستهداف المدنيين، وهي تشكل من ثم جريمة حرب. ويحظر القانون الدولي الإنساني هذه الهجمات التي تهدف في المقام الأول إلى بث الرعب بين المدنيين.

باء- الأشخاص والأعيان المحميون على وجه التحديد

١- المشافي والعاملون في القطاع الطبي

(أ) القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

١٠٧- ما زالت القوات الحكومية تدمر المشافي والوحدات الطبية وتستهدف العاملين في المجال الطبي (انظر أيضاً المرفق السابع). وخلال الفترة قيد الاستعراض، وُثقت هجمات في محافظات حلب ودمشق ودرعا وحمص. كما مُنع المرضى والجرحى المدنيون والمقاتلون العاجزون عن القتال من الحصول على العلاج الطبي.

١٠٨- وفي دمشق، قُصفت المشافي الواقعة في الغوطة الشرقية. وأثناء اجتياح بري في تموز/يوليه، دمرت القوات مشفى ميدانياً في الزمانية. وبعد الهجوم على الغوطة في ٢١ آب/أغسطس، سقطت قذائف بالقرب من مشفى الفاتح الذي كان يعالج ضحايا الهجوم الكيميائي، فاضطر المرضى إلى إجلائه. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، هجم الجيش على مشفى الرجاء في عربين، حيث كان مقاتلون من الجماعات المسلحة يتلقون العلاج. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قصف سلاح الجو مشفى ميدانياً في بيت جن.

١٠٩- وتعرضت مشافي مدينة حلب والباب لقصف مدفعي وجوي متواصل. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، دُمر مشفى الجبان في مدينة حلب. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلقت طائرة صاروخاً على المشفى الميداني في الباب، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصاً، بينهم طبيب وأربعة مسعفين وثمانية مرضى، وجرح أشخاص آخرين كثيرين. وكان موقع المشفى قد غُير ثلاث مرات بسبب عمليات القصف.

١١٠- وفي آب/أغسطس، قُصف مشفى ميداني في نصيب (درعا). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أطلقت القوات الحكومية صواريخ على مشفى القريتين (حمص)، مما أسفر عن مقتل ٣٠ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.

١١١- واستُهدف عاملون في المجال الطبي وقُتلوا أثناء أداء واجباتهم. وأطلق القناصة النار بانتظام على سيارات الإسعاف في مدينة حلب في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وفي آب/أغسطس، أطلق قناص النار على ممرضة في مشفى الهلال بحلب فقتلها. واحتُجز الموظفون الطبيون الذين اشتُبه في تقديمهم العلاج أو الإمدادات الطبية إلى المعارضة وعُذبوا، مثلما حدث للدكتور عباس خان، الذي توفي أثناء احتجازه في مرفق احتجاز حكومي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

١١٢- ومنعت القوات الحكومية الإمدادات والمعدات الطبية عن المناطق المحاصرة. وأُلقي القبض على الأشخاص الذين يلتمسون العلاج الطبي أو أُرغموا على العودة لدى وصولهم إلى نقاط التفتيش.

١١٣- وفي الهجمات على المشافي والوحدات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، انتهكت الحكومة القانون الدولي الإنساني الذي يُلزم برعاية المرضى والجرحى، وارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المحمية. وبتدمير المشافي وقتل العاملين في المجال الطبي أو احتجزاهم أو فرارهم، أُضعفت هياكل الرعاية الصحية إضعافاً شديداً، مما أدى إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين.

(ب) الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١١٤- خلال الهجوم على صدد (حمص) في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نهبت الجماعات المسلحة المشفى فعطلت عمله. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فُجرت سيارة مفخخة عن بعد خارج عيادة تابعة للهلال الأحمر الكردي في عين العرب (الرقة). وفي هجوم على دير عطية (دمشق)، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فجر انتحاري نفسه في بهو المشفى، في حين أعدم مقاتلون آخرون تسعة موظفين طبيين. وفي ١٦ آب/أغسطس، استهدفت جماعة مسلحة سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الكردي في رأس العين (الحسكة). وبعد محاولة تدمير سيارة الإسعاف بجهاز متفجر مرتجل، أطلق المقاتلون النار عليها، مما أسفر عن مقتل سائقها وممرض. وانتهكت

الجماعات المسلحة، في هجماتها على المشافي والوحدات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، القانون الدولي الإنساني، وارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المحمية.

١١٥- وخلال هجوم على تل حاصل (حلب) في ٢٨ و٢٩ تموز/يوليه، نشرت الجماعات المسلحة قناصة حول المركز الطبي. ويشكل وضع أهداف عسكرية في المشافي امتناعاً عن اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجوم. وتنتهك تلك الأفعال أيضاً الالتزام الأساسي المتمثل في احترام الوحدات الطبية وحمايتها.

(ج) العاملون في المجال الديني والممتلكات الثقافية

'١' القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

١١٦- وضعت القوات الحكومية أهدافاً عسكرية داخل وحول أماكن ذات أهمية ثقافية كبرى. وأظهرت صور ساتلية بناء مواقع عسكرية في مدينة تدمر (حمص) التي يعود تاريخها إلى ما قبل العصر الروماني. واندمجت تلك المواقع في الهياكل القديمة أو بُنيت على أنقاضها. وتكون الحكومة، ببناء أهداف عسكرية ووضعها في تدمر أو حولها، قد انتهكت التزاماتها باحترام الممتلكات الثقافية وحمايتها بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.

'٢' الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١١٧- سُجلت زيادة مذهلة في هجمات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على العاملين في المجال الديني وعلى المباني الدينية. وتهدد هذه الهجمات حرية الدين تهديداً مباشراً.

١١٨- وفي ٢٨ تموز/يوليه، اختطف تنظيم الدولة الإسلامية الأب دال أوغليو في مدينة الرقة؛ ولا يزال مصيره مجهولاً. وفي ٤ آب/أغسطس، أُعدم إمام علوي خلال هجوم على قرى في شرق اللاذقية. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، نقلت جماعة مسلحة راهبات من دير وكنيسة مار تقلا في معلولا إلى يبرود. وبدا في أول الأمر أن الغرض من نقلهن هو إخراجهن من منطقة المعارك، غير أن الراهبات لا يزلن في يبرود وقد فُرضت شروط من أجل إطلاق سراحهن. وما زال رئيسا أساقفة الكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، يوحنا إبراهيم وبولس اليازجي، محتجزين منذ اختطافهما في حلب، في نيسان/أبريل.

١١٩- وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اشتبكت جماعات مسلحة مع القوات الحكومية في معلولا (دمشق). ونُهبت الكنائس ودُمرت. واستُخدمت الكنائس التاريخية في مار سركيس وباخوس قواعد للعمليات العسكرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ألحق تنظيم الدولة الإسلامية أضراراً بكنيسة سيدة البشارة في الرقة، وأقام فيها مقره. وخلال الهجوم على صدد (حمص)، في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، دنست الجماعات المسلحة الكنائس المسيحية. وفي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلحقت أضرار بكنيسة مار ميخائيل خلال القتال الذي شهدته قارة

(دمشق). ولما استعادت القوات الحكومية قارة، نشرت الجماعات المسلحة أسلحتها بالقرب من الكنائس المسيحية.

١٢٠- وتعمدت الجماعات المسلحة إتلاف وتدمير ممتلكات لها أهمية كبرى في التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني.

١٢١- وخلال هجوم على تل حاصل وتل عرن (حلب) في ٢٨ و٢٩ تموز/يوليه، نشرت الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية قناصة في مآذن المساجد معرضة هذه المباني للهجمات المشروعة.

(د) الصحفيون

١٢٢- قُتل ٢٨ صحفياً في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٣، ليصبح هذا البلد أخطر بلدان العالم على حياة العاملين في وسائط الإعلام.

'١' الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١٢٣- هدد تنظيم الدولة الإسلامية سلامة الصحفيين في محافظتي حلب والرقة تهديداً مباشراً.

١٢٤- وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أُعدم في إدلب ياسر الجميلي، وهو مصور عراقي مستقل مخضرم. وفي آخر اتصال له مع قناة الجزيرة، قال إنه محتجز لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

١٢٥- وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، احتجزت جبهة النصرة وجماعات مسلحة أخرى في حلب مراسلاً أجنبياً. وقد تعرض لمعاملة سيئة في عدَّة مراكز احتجاز سرية قبل أن يتمكن من الفرار في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي ٨ نيسان/أبريل، احتجزت جماعة تابعة لكتيبة الفاروق صحفيين أجنبيين في القصير (حمص) وعذبتهما مراراً إلى أن أُفرج عنهما في أيلول/سبتمبر. وفي ٢٤ تموز/يوليه، هاجم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية مركزاً إعلامياً في سراقب (إدلب)، واعتدوا على موظفيه واختطفوا صحفياً أجنبياً، قيل إنه هرب في تشرين الأول/أكتوبر وغادر البلد.

١٢٦- وقد انتهكت الجماعات المسلحة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية، باعتداءاتها المستمرة على الصحفيين، القانون الدولي الإنساني. وتشكل تلك الاعتداءات أيضاً تهديداً مباشراً للحق في حرية التعبير.

جيم- استخدام الأسلحة غير المشروعة

١- الأسلحة الكيميائية

١٢٧- أكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية أن أسلحة كيميائية، السارين على وجه التحديد، قد استخدمت في

حوادث متعددة خلال النزاع[٤]. وجمعت اللجنة على نحو مستقل معلومات تؤكد هذا الاستنتاج في حالة الغوطة (٢١ آب/أغسطس) وخان العسل (١٩ آذار/مارس) وسراقب (٢٩ نيسان/أبريل).

١٢٨- واستُخدمت في الغوطة كميات كبيرة من السارين في هجوم عشوائي خُطط له تخطيطاً جيداً استهدف مناطق مدنية مأهولة، مما تسبب في وقوع كثير من الضحايا. وترجح الأدلة المتوفرة بشأن طبيعة العوامل الكيميائية المستخدمة في ٢١ آب/أغسطس ونوعيتها وكمياتها أنه قد توفرت للجناة إمكانية الوصول إلى مخزون الأسلحة الكيميائية التابع للجيش السوري، فضلاً عن الخبرة والمعدات اللازمة لاستعمال كمية كبيرة من العوامل الكيميائية بأمان. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في خان العسل في ١٩ آذار/مارس، كانت للعوامل الكيميائية المستخدمة في ذلك الهجوم السمات الفريدة ذاتها التي تميز العوامل التي استخدمت في الغوطة.

١٢٩- وتَبيّن من التحقيق في مزاعم أخرى بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية أنها استُخدمت في ظروف مختلفة جداً وعلى نطاق أضيق بكثير. ولم تستوف الأدلة المتعلقة بالجناة في جميع الحوادث عتبة الإثبات التي حددتها اللجنة.

٢- الأسلحة الحارقة

١٣٠- في ٢٦ آب/أغسطس، ألقت طائرة مقاتلة تابعة للجيش قنبلتين حارقتين على بلدة أورم الكبرى (حلب)، سقطت إحداهما على مدرسة وانبعثت منها "كرة نارية" أسفرت عن مقتل ١٠ مدنيين وإصابة عشرات آخرين إصابات خطيرة، معظمهم أطفال ومراهقون. ولم يتضح بعدُ نوع المواد القابلة للاشتعال التي استُخدمت، غير أن القنبلة خلفت آثاراً شبيهة بالآثار التي تحدثها قنابل النابالم. وعانى الضحايا، الذين توفي بعضهم، من تشوهات وحروق من الدرجتين الثانية والثالثة شملت ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الجسد، كما عانوا ألماً شديداً.

١٣١- وقد انتهكت الحكومة، باستخدام قنابل حارقة في حادث مدرسة أورم الكبرى، قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استخدام الأسلحة التي تسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا مبرر لها أو تكون عشوائية بطبيعتها.

دال- الحصار والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

١٣٢- تستخدم الحكومة الحصار أسلوباً من أساليب الحرب، فتسخر الاحتياجات الإنسانية الأساسية، من ماء وغذاء ومأوى ورعاية طبية، لخدمة استراتيجيتها العسكرية. وقد فُرض

(٤) A/67/997-S/2013/553.

الحصار على بلدات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وقُصفت المناطق المحاصرة بلا هوادة. وقيَّدت القوات الحكومية توزيع المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المعدات اللازمة للعمليات الجراحية، بدعوى أنها يمكن أن تستخدم لعلاج المقاتلين الجرحى. وتشكل هذه التكتيكات انتهاكاً مباشراً لما ينص عليه القانون الدولي الإنساني من التزامات تفرض ضمان إجلاء الجرحى والمرضى ورعايتهم، وكفالة مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عراقيل. وقد طال أمد الحرمان من المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء، في العديد من المناطق، مما أدى إلى سوء التغذية والمجاعة. ويُحظر استخدام تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب. وتشكل هذه الأفعال أيضاً انتهاكاً للالتزامات الأساسية في إطار الحق في الغذاء الكافي والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

١٣٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كان ١٦٠ ٠٠٠ شخص محاصرين في بلدات دوما وعربين وزملكا وكفر بطنا وحرستا وجسرين وسقبا والمليحة في الغوطة الشرقية (ريف دمشق). وبدأ اتخاذ الحرمان من الغذاء استراتيجيةً عسكريةً في هذه المنطقة الزراعية خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، عندما قُصفت المحاصيل والمزارع وأُحرقت. ومع تشديد الحصار، أغلقت القوات الحكومية الطرق المؤدية إلى المنطقة وصادرت منهجياً الغذاء والوقود والدواء عند نقاط التفتيش. وأفادت امرأة فرت في منتصف أيلول/سبتمبر ولم تأكل اللحم أو الخضر الطازجة طيلة أكثر من عام بأن الجنود المتمركزين عند نقاط التفتيش يضايقون أي شخص يحمل مواد غذائية، ويتلفونها بدعوى الاشتباه في "موالاته للمعارضة". ففي تشرين الأول/أكتوبر، احتجز الجنود عند نقطة تفتيش "تاميكو" في المليحة امرأة لأنها كانت تحمل خبزاً خبأته تحت ملابسها. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، ضايق رجال الأمن عند نقطة تفتيش بالقرب من دوما امرأة كانت تحاول جلب الطعام لأسرتها، وقالوا لها "سنترككم تبحثون عن الطعام كالكلاب". واستهدف القناصة الأشخاص الذين يحاولون مغادرة منطقة الغوطة الشرقية أو دخولها دون المرور عبر نقاط التفتيش.

١٣٤- ومع مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أصبح السكان يعتمدون، لتأمين بقائهم، على البرغل والأرز وأوراق الشجر كبدائل للخضر. وما زالت المياه لا تُتاح إلا من حين إلى آخر وبكميات غير كافية. ورفضت الحكومة مراراً الموافقة على تسليم المعدات اللازمة للعمليات الجراحية ضمن الشحنات الإنسانية. وأدت هذه العرقلة المتعمدة للإمدادات الطبية إلى معاناة المرضى والجرحى من ظروف مروعة. فقد وصف جريح لجوء الأطباء إلى استخدام رقع من أكياس الدقيق لتضميد جراح المرضى. ومنعت نقاط التفتيش الحكومية المحتاجين إلى العلاج الطبي من مغادرة الغوطة الشرقية لتلقيه. وحُرم الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج الطارئ والأشخاص الذين يعانون أمراضاً مزمنة من الحصول على العناية الطبية، مما أسفر عن وفيات.

(أ) المعضمية

١٣٥- قبل التوصل إلى هدنة عسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ٠٠٠ ١٢ شخص محاصرين داخل المعضمية. وقد حاصرت الفرقة الرابعة المتمركزة بالقرب من مطار المزة هذه المنطقة شرقاً وشمالاً، وحاصرتها قوات الحرس الرئاسي المتمركزة بالقرب من جديدة عرطوز جنوباً وغرباً. وعندما سُدت الطرق المؤدية من درعا إلى المعضمية في ٢٠ نيسان/أبريل، قُطعت الإمدادات الغذائية، مما أدى تدريجياً إلى انتشار سوء التغذية والمجاعة. وقال السكان إنهم اعتمدوا في بقائهم على الزيتون وأوراق الشجر والعشب بعد أن نفدت إمدادات البرغل والأرز. وقُطعت إمدادات المياه مرة طيلة أسابيع. ووصفت إحدى نساء المعضمية المهانة والعذاب الناجمين عن الجوع، وقالت وهي تتحدث عن ابنها القتيل ذي الثلاث سنوات: "لقد مات ابني جائعاً".

١٣٦- ولم تُتح للأطفال الذين يعانون من أمراض وجروح ناجمة عن الإصابة بالشظايا إمكانية الحصول على الغذاء أو الدواء، مما أدى إلى وفاتهم المبكرة. وقد فر العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن فهيم معظم القابلات. وبسبب نقص الغذاء، لم تستطع المرضعات إطعام مواليدهن، مما أفضى إلى سوء تغذية ووفاة رضيع واحد على الأقل. وأحكمت القوات الحكومية إغلاق المنطقة ونشرت قناصة يستهدفون من يحاول الفرار.

١٣٧- وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أشرف الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر على إجلاء ٠٠٥ ٣ مدني من المعضمية. وأثناء عملية الإجلاء، فُصل النساء والأطفال عن الرجال الذين خضع كثير منهم للتدقيق في مطار المزة. وقد اعتُقِلَ عدد منهم واحتُجزوا. وظل كثير من الرجال الذين هم في سن القتال داخل المدينة خوفاً من أن توقفهم القوات الحكومية أو تقتلهم أو "تخفيهم". وخلال عمليات إجلاء لاحقة، في ١٥ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، غادر ٠٠٠ ٥ شخص آخرين المعضمية. ورغم التوصل إلى هدنة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، لا تزال المعضمية محاصرة ولم يُسمح بوصول المساعدات الإنسانية إليها.

(ب) داريا

١٣٨- لا يزال ٠٠٠ ٨ شخص محاصرين في داريا التي يحيط بها مطار المزة شرقاً وصحنايا في الجنوب الغربي. ويوقف أفراد القوات الحكومية عند نقاط التفتيش الأشخاص بناءً على أصلهم المبيّن في بطاقات هويتهم. ويصف السكان الوضع السائد في داريا بأنه "كارثة إنسانية"، إذ لا يُسمح بدخول الغذاء أو الوقود أو الدواء، فانتشر سوء التغذية الذي يؤثر بالغ الأثر في الأطفال.

(ج) مخيم اليرموك

١٣٩- لا يزال ٠٠٠ ٢٠ شخص محاصرين في مخيم اليرموك الفلسطيني دون إمدادات غذائية وطبية. وقد لجأ الناس، بعد نفاد جميع إمداداتهم، إلى أكل أوراق النباتات وبيع أغراضهم ونهب

المنازل المهجورة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وردت تقارير عن موت أشخاص جوعاً. وتنعدم الرعاية الصحية تماماً بسبب تضرر المشافي والعيادات الطبية من جراء القصف. ولم يُسمح بوصول أي شحنات من الإمدادات الطبية إلى مخيم اليرموك حتى الآن. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أُذن لقافلة تابعة للأونروا بالدخول إلى المخيم من البوابة الشمالية فقط حيث كانت أعمال القتال جارية. ولم يتسن لقافلة الأونروا المضي قدماً بسبب انعدام الأمن. ومنذ ذلك الحين، تمكنت القوافل الإنسانية من الوصول إلى المنطقة ولكن القوات الحكومية داخل المخيم منعتها من تسليم الإمدادات الغذائية.

(د) حمص (المدينة القديمة)

١٤٠- فُرض حصار على المدينة القديمة في حمص في شباط/فبراير ٢٠١٢. وسُيجت المدينة القديمة وأُغلقت جميع منافذها بنقاط تفتيش وحواجز وجدار خرساني طوله كيلومتر بُني بجانب فرع الأمن السياسي. وكان شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الشهر الذي سُمح فيه لآخر مرة بدخول المساعدات الإنسانية. وعانى من تبقى داخل المدينة وعددهم ٠٠٠ ٤ شخص من نقص الماء والكهرباء والغذاء وانعدام الإمدادات الطبية. وتسبب القصف المنتظم في وقوع إصابات تبقى دون علاج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات. وقيّد القناصة الحكوميون المتمركزون في جميع المنافذ حركة السكان واستهدفوا الأشخاص دون تمييز.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) حلب

'١' نُبّل والزهراء

١٤١- طوقت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة نبُّل والزهراء محاصِرة ٠٠٠ ٤٥ شخص. وتفرض الحصار جماعات تابعة للجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وجبهة النصرة والجبهة الثورية السورية بنصب نقاط تفتيش حول المنطقة وقطع خطوط الكهرباء وإمدادات المياه. ومنعت هذه الجماعات وصول القوافل الإنسانية، منتهكة التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأدى ذلك إلى ظروف إنسانية مزرية إذ يضطر السكان إلى حفر آبار للحصول على المياه ويعانون من أمراض بسبب الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي. وبعد استهداف مروحية كانت تحمل مساعدات إنسانية ولوازم مدرسية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أوقفت القوات الحكومية تسليم الضروريات الأساسية. ولا تملك عيادة الرعاية الصحية الوحيدة المتبقية في نبُّل والزهراء سوى إمدادات قليلة، فتستخدم وسائل بدائية لعلاج الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة والمصابين من جراء القصف العشوائي للبلدتين.

١٤٢- وعمدت الجماعات المسلحة في المنطقة، بين الفينة والأخرى، إلى توسيع نطاق الحصار ليشمل عفرين لأنها تشكل خطاً لإمداد نبُّل والزهراء. ومع احتدام القتال بين وحدات الحماية

الشعبية والجماعات المسلحة في الحسكة في ١٧ تموز/يوليه، فُرض الحصار من جديد على عفرين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كان تنظيم الدولة الإسلامية يمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى عفرين.

'٢' حماة

١٤٣- يضم سهل الغاب، وهو منطقة زراعية، مجموعة من القرى العلوية يحيط بها سكان أغلبهم سُنّة. وتقصف المواقعُ العسكرية الحكومية المنتشرة داخل القرى العلوية المنطقة المحيطة بها. وقد ردت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بتعمُّد استهداف المزارعين العاملين في الحقول. وأصبح من المستحيل على المقيمين في مرداش والشطحة زراعة أراضيهم بسبب تكرر أعمال القتل والاختطاف، مما يحرمهم من مصدر دخلهم ومعيشتهم الرئيسي. ويحظر القانون الدولي الإنساني شن هجمات على المزارعين العاملين في أراضيهم لغرض محدد هو منعهم من زراعة أرضهم وجني محاصيلهم.

هاء- التشريد التعسفي والقسري

١- القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة

١٤٤- تسببت الحكومة في حدوث تشريد تعسفي واسع النطاق من جراء تنفيذ عمليات قصف جوي ومدفعي عشوائي ومفرط. وبفعلها هذا لم تف الحكومة بما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان من التزامات بحماية المدنيين من ذلك التشريد. وهي لم تمتثل أيضاً لما يحدده القانون الدولي الإنساني من واجبات توفير المأوى ومتطلبات النظافة والصحة والسلامة والغذاء للمدنيين المشردين والحرص على عدم الفصل بين أفراد الأسرة الواحدة.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١٤٥- وُثقت حالتان من التشريد القسري على أيدي الجماعات المسلحة، تستوفيان التعريف الوارد في القانون الدولي الإنساني.

١٤٦- ففي ٢٠ تموز/يوليه، اشتبك تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وكتائب السخانة وصواعق الرحمن وكتائب مجاهدي ابن تيمية وأحرار الشام مع قوات وحدات الحماية الشعبية في تل أبيض (الرقة).

١٤٧- وعندما انسحبت قوات وحدات الحماية الشعبية في ٢١ تموز/يوليه، بثت الجماعات المسلحة أوامر في مساجد حي الجسر وحارة الليل وحي الشلالة تطلب فيها من المدنيين الأكراد مغادرة البلدة أو التعرض لهجوم فوري. ففر آلاف المدنيين الأكراد بعد ذلك، واختُطف كثير منهم عند نقاط التفتيش التي تطوق المنطقة. ونُهبت ممتلكات الفارين وأُحرقت.

١٤٨- واندلعت اشتباكات في حلب، في ٢٨ تموز/يوليه، في منطقتي تل عرن وتل حاصل الكرديتين بين جبهة الأكراد وقوات وحدات الحماية الشعبية من جهة، والجماعات المرتبطة بجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية والجيش السوري الحر، من جهة أخرى. وسيطرت هذه الجماعات الأخيرة على تل عرن، وأقامت نقاط تفتيش ومواقع للقناصة. واستخدم مقاتلو الجماعات المسلحة مكبرات الصوت في المساجد ليأمروا السكان الأكراد بالمغادرة وإلا تعرضوا للعنف. ففر الآلاف في اليوم التالي.

١٤٩- وفي ٢٩ تموز/يوليه، امتد القتال إلى تل حاصل حيث اندلعت مواجهات بين وحدات الحماية الشعبية وتلك الجماعات. وبعد اشتباكات مكثفة قصيرة، طوقت الجماعات المسلحة البلدة وداهمت المنازل الكردية واختطفت من هم في سِن القتال من الرجال. واستخدم أفراد تلك الجماعات مكبرات الصوت في المساجد فنعتوا الأكراد "بالكفار"، وأعلنوا أن "السيوف هي الفيصل بيننا وبين من يقرر البقاء في تل حاصل". ووُجهت تهديدات محددة إلى النساء والأطفال الأكراد مفادها أن من يبقى في البلدة سيُعتبر "حلالاً للمجاهدين".

١٥٠- ويشير نمط سلوك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الرقة وحلب في تموز/يوليه إلى وجود حملة منسقة ومخطط لها تستهدف تشريد المدنيين الأكراد قسراً. وتُبين الأساليب المتبعة والتهديدات بالعنف وما تلاها من عمليات الاختطاف تعمُّد تشريد السكان على أساس الهوية الإثنية. ويشكل ذلك السلوك جريمة الحرب المتمثلة في التشريد القسري.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١٥١- لقد انتهكت الجمهورية العربية السورية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتجاهلت القوات الحكومية حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص الخاضعين لسيطرتها أو المحتجزين لديها. والجمهورية العربية السورية مسؤولة كدولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها الأفراد من أعوانها المفوضين رسمياً والتي تشكل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية.

١٥٢- وفي أثناء النزاع، لم يمتثل الطرفان المتحاربان في الجمهورية العربية السورية لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني. فقد انتهكا المحظورات الأساسية

المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والملزمة لكل طرف في النزاع. وتشكل تلك الانتهاكات جرائم حرب، ويتحمل كل فرد فيها مسؤولية جنائية. ويمكن مساءلة فرادى المقاتلين وقادتهم عن أفعالهم بموجب القانون الجنائي الدولي ولدى الدول التي تمارس الولاية القضائية العالمية.

١٥٣- وتقع على عاتق الجهات الخارجية التي تدعم المتحاربين مالياً ولوجستياً التزامات بموجب القانون الدولي. فلا ينبغي للدول أن تأذن بنقل الأسلحة إذا كان هناك خطر يتمثل في استخدامها في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وهذا الخطر حقيقي في الجمهورية العربية السورية، وقد وُثق ذلك مراراً وتكراراً. ويجب على الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب أن تتخذ التدابير اللازمة لتقف عائقاً أمام كل من يجمع الأموال، أفراداً ومنظمات، أو يتبرع بها وهو يعلم أنها ستُستخدم لتمويل هجمات على المدنيين أو الأشخاص الذين لا يشاركون فعلاً في أعمال القتال. وتقع على عاتق المانحين من القطاع الخاص، فضلاً عن المستشارين الأجانب الذين يقدمون المساعدة للعمليات الميدانية، المسؤولية عن الأفعال والتصرفات التي تحدث تحت إشرافهم. وعلى الدول التي لها تأثير على الطرفين في الجمهورية العربية السورية واجب ضمان امتثالهما لقواعد القانون الدولي الإنساني.

١٥٤- وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً أدان فيه ما ترتكبه السلطات السورية من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وكذلك ما ترتكبه الجماعات المسلحة من إساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني[٥]. وبناءً على هذا الاعتراف، يجب على مجلس الأمن أن يسعى لإحالة الوضع إلى القضاء لمساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات والإساءات.

١٥٥- وقد أثبت مجلس الأمن، باعتماد القرار ٢١١٨(٢٠١٣)، قدرته على العمل الموحد والفعال في الجمهورية العربية السورية. ولم تتخذ الدول الخمس الدائمة العضوية إجراءات بشأن انتهاكات خطيرة أخرى تشكل تهديداً مماثلاً للسلم والأمن الدوليين. وقد أتاح هذا التقاعس مجالاً لتكاثر العناصر الفاعلة في الجمهورية العربية السورية، كل يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة، مما يسهم في التطرف وتصاعد العنف. ويتحمل مجلس الأمن هذه المسؤولية.

(٥) S/PRST/2013/15.

باء- التوصيات

١٥٦- تكرر لجنة التحقيق التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة، وتقدم كذلك التوصيات التالية.

١٥٧- توصي اللجنة الطرفين بما يلي:

(أ) أن يكفلا حماية المدنيين بضمان سلامتهم وأمنهم فعلياً؛

(ب) أن يحترما حق المدنيين في الحصول على الضروريات الأساسية وعلى الغذاء والرعاية الطبية، ويسمحا بمرور تلك المواد دون عوائق؛

(ج) أن يميزا بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، ويمتنعا عن أي هجمات عشوائية وغير متناسبة؛

(د) ألا يُخضعا أحداً، مدنياً أو مقاتلاً، للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما فيها العنف الجنسي؛

(هـ) أن يتقيدا بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية؛

(و) أن يعاملا جميع المحتجزين معاملة إنسانية وأن يتيحا لمنظمات نزيهة ومحايدة ومستقلة إمكانية الوصول بانتظام إلى المحتجزين؛

(ز) أن يحميا عمال الإغاثة وييسرا مرور إمدادات الإغاثة بسرعة ودون عوائق؛

(ح) أن يحترما المدارس والمشافي ويحمياها، ويحافظا على طابعها المدني؛

(ط) أن يضمنا المرور الآمن والحماية للعاملين في المجال الطبي ويكفلا حماية المشافي وسيارات الإسعاف؛

(ي) أن يلتزما بضمان المحافظة على الأدلة المادية على الانتهاكات والجرائم الدولية من أجل حماية حق الشعب السوري في معرفة الحقيقة.

١٥٨- وتوصي اللجنة حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) أن تتوقف عن استخدام الأسلحة غير المشروعة في المناطق المدنية، مثل الأسلحة الحارقة وغيرها، كالبراميل المتفجرة، غير الموجهة أو سيئة التوجيه؛

(ب) أن تسمح بالدخول إلى البلد من أجل إجراء تقييم مستقل للاحتياجات الإنسانية في الغوطة الشرقية واليرموك والمعضمية والمدينة القديمة في حمص؛

(ج) أن تسمح للجنة بالوصول إلى مختلف أنحاء البلد.

١٥٩- وتوصي اللجنة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما يلي:

(أ) أن تسمح بالدخول إلى البلد من أجل إجراء تقييم مستقل للاحتياجات الإنسانية في نبُّل والزهراء؛

(ب) أن تنأى بنفسها عن العناصر المتطرفة التي لا تمتثل للقانون الدولي.

١٦٠- وتوصي اللجنة البلدان التي لها تأثير على الطرفين المتحاربين، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالعمل معاً للضغط على الطرفين لإنهاء العنف والدخول في مفاوضات شاملة للجميع لبدء عملية انتقالية سياسية مستدامة في البلد.

١٦١- وتوصي اللجنة المجتمع الدولي كذلك بما يلي:

(أ) أن يكبح انتشار الأسلحة ويوقف إمداداتها، ويعالج هذه المشكلة من مصدرها؛

(ب) أن يواصل تمويل العمليات الإنسانية، ويفسح المجال للوصول إلى الضحايا في جميع المناطق، وييسر توسيع رقعة عمليات الإغاثة الإنسانية.

١٦٢- وتوصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان بأن يدعم هذه التوصيات بتدابير تشمل إحالة هذا التقرير إلى الأمين العام لتوجيه انتباه مجلس الأمن إليه كي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وبعملية رسمية لتقديم التقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٦٣- وتوصي اللجنة مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يدعم توصياتها؛

(ب) أن يتخذ الإجراءات المناسبة بإحالة الوضع إلى القضاء، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية، علماً أن مجلس الأمن هو وحده المختص، في سياق الجمهورية العربية السورية، بإحالة المسألة إلى القضاء؛

(ج) أن يعزز إنفاذ وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي باستخدام مجموعة السلطات والتدابير المتاحة له في إطار ضرورة مساءلة كل جهة عن أفعالها.

Annex I

[English only]

Mission Permanente
de La
République Arabe Syrienne
Genève

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N°

Geneva, 7 September 2013

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), in its capacity as secretariat of the International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (CoI), has the honor to inform the CoI that the Government of the Syrian Arab Republic extends an invitation to Mrs Carla Del Ponte, in her personal capacity, to visit Syria.

In this context, the Syrian Arab Republic reiterates its readiness to extend all the necessary assistance and cooperation needed to ensure the success of Mrs. Del Ponte's visit to Syria.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Office of the United Nations High Commission for Human Rights
Palais Wilson

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179989, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26 and 22/24

The Independent Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland.

The Commission has the honour to refer to the Note Verbale from the Permanent Mission dated 7 September 2013, inviting Commissioner Carla Del Ponte to visit the Syrian Arab Republic in her personal capacity.

In this connection, the Commission wishes to inform the Permanent Mission that such a visit would need to be conducted in an official capacity by the Commissioners as a collegial body and that the delegation must include the Chair of the Commission and preferably the full membership of the Commission.

The Commission looks forward to discussing the terms of reference of the visit with the Permanent Mission and avails itself of this opportunity to extend to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland, assurances of its highest consideration.

10 September 2013

HUMAN RIGHTS UNITED NATIONS

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations Office in Geneva
and specialized institutions in Switzerland

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179989, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26 and 22/24

26 September 2013

Excellency,

On behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, I wish to express my appreciation for your letter of 20 September 2013, transmitting the transcript of a recent intercepted telephone conversation. The Commission looks forward to receiving the CD containing the audio version of the conversation, as mentioned in your letter.

Allow me to take this opportunity to welcome the decision of the Government to become a State Party to the 1993 Convention on the Prohibition of the Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons and on their Destruction.

As you know, in the context of implementing its mandate of investigating violations of international human rights and humanitarian law, the Commission of Inquiry will continue to investigate the allegations on the use of chemical weapons in Syria. In this regard, the Commission invites the Government to provide it with any other relevant information it may have on the use of chemical weapons in its territory.

In addition, the Commission of Inquiry's investigation will benefit immeasurably from it being given full and unfettered access to the country. It is essential for the voice of the Commission of Inquiry, as an independent and impartial body, be heard on this issue of such significant importance.

I wish to reiterate the readiness of the Commission of Inquiry to engage in a discussion with the Government on the modalities of such a visit.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Paulo Sergio Pinheiro

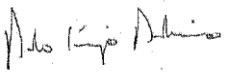

Chair, Independent Commission of Inquiry
on the Syrian Arab Republic

His Excellency
Mr. Faysal Khabbaz Hamoui
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative
Geneva Switzerland

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179989, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26 and 22/24

The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland.

The Commission will present its last report as part of its current mandate to the Human Rights Council at its 25th session in March 2014. In this context, the Commission wishes to reiterate its request to visit the Syrian Arab Republic in order to gather relevant information for its investigation.

The Commission wishes to underline the important role that the Government could play, especially at this particular juncture, in providing crucial information relevant to the mandate of the Commission, including on the alleged use of chemical weapons.

In this context, Commissioners Carla del Ponte and Vitit Muntarbhorn, assisted by staff from the Secretariat, would be available to conduct an initial mission to the Syrian Arab Republic in the month of February.

The Commission avails itself of this opportunity to extend to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland the assurances of its highest considerations.

24 January 2014

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
To the United Nations Office and other
International organisations in Geneva
Geneva, Switzerland

Annex II

[English only]

Political and humanitarian context

Political context

1. Since March 2011, the conflict devolved from a domestic protest movement into a non-international armed conflict. As protests spread from Dara'a governorate to other parts of the country, Government forces resorted to excessive use of force to quell the unrest. In parallel, the Government passed legal and political reforms that failed to diffuse the crisis. As early as July 2011, small groups of army defectors joined by armed civilians engaged with Government forces in restive areas.. The Government framed its military response to the unrest in the context of fighting terrorism, while the opposition insisted on its demands for democracy and dignity.

2. In response to the deepening crisis, various opposition currents formed the National Coalition for Syrian Revolutionary and Opposition Forces in November 2012. The Coalition represents a wide array of civilian and political forces including local councils, independent nationalist figures and the Syrian National Council (SNC). The latter forms the largest bloc in the Coalition accounting for 22 of its 66 seats. The Coalition also encompasses the Supreme Military Council (SMC) which is intended to unify armed groups, curb the influence of radical groups and bridge the gap with armed actors. On 25 September 2013, thirteen of the most influential armed groups renounced their affiliation with the SMC and formed the Islamic Front (IF), weakening the credibility of the Coalition. The SNC's latest withdrawal from the Coalition, further undermined the latter's position on the eve of the Geneva 2 talks. Despite broadening its representation base to include the Kurdish National Council (KNC) and members of the internal opposition, some armed and political forces consider that the Coalition lacks effective representation on the ground and it is influenced by external factors. However, the Coalition remains the main political entity, representing the opposition, in the conduct of foreign affairs.

3. Since August 2013, the Islamic State of Iraq and Sham (ISIS) reinforced its control of captured areas in northern Syria, particularly in Al-Raqqah, Aleppo and Idlib countryside as foreign fighters continue to join its ranks. ISIS, an Al-Qaeda affiliate, runs areas under its control through local administrations governed by the strict application of Sharia Law. Those areas are meant to form the foundation of a future Islamic state extending beyond Syria's borders. Over past months, restrictions on civil liberties tightened while human rights violations significantly increased in these areas under the group's control. With the surge of the influence of radical groups, including ISIS, the foreign policy of regional and international actors, is increasingly geared towards addressing the rising threat of extremism.

4. In the Syrian Kurdish regions, this dynamic led to an open conflict between the Salafi Jihadi and Kurdish groups. A PYD-led coalition established an interim Kurdish administration with municipal councils in three provinces, Jazirah, Ayn Al-Arab and Afrin in January 2014. Alongside the KNC's inclusion in the Coalition, both have engaged in policy discussions within the framework of the Supreme Kurdish Council under the auspices of the Kurdish Regional Government in Iraq.

5. The intensity of the conflict reached the threshold of a non-international armed conflict by February 2012 with significant local, regional and international implications. Lebanon's domestic dynamics have been seriously affected by the war in Syria. Political polarization has markedly increased against the backdrop of local parties' conflicting positions on the Syrian conflict. Hezbollah's subsequent direct military involvement on the side of the Government and the mobilization of Sunni fighters to join the ranks of armed opposition groups in Syria aggravated existing sectarian tensions.

6. By the end of 2011, regional cleavages were evident through the positions of various Governments and regional actors either in support of the Syrian Government or the opposition. This regional dynamic increasingly defined the military and political conduct of warring parties and complicated the prospect of a peaceful settlement. On the international stage, differences among the five permanent members of the Security Council prevented an effective approach towards resolving the conflict.

7. The chemical weapons attacks in Damascus governorate on 21 August 2013 and their aftermath have altered the course of international diplomacy vis-à-vis the conflict. As consensus for military action against the Government faltered, a framework agreement was reached between the United States and Russia for the destruction of the Syrian chemical stockpile on 13 September 2013 through Security Council Resolution 2118. Cooperation between the two Governments to broker the agreement signaled a closer approach on the Syrian conflict, particularly on the need for a political settlement. This was a significant departure from their previous positions. International consensus on dealing with the Syrian chemical threat and the need for political settlement led some countries in the region to moderate their approach towards the crisis and accelerated the diplomatic momentum towards the Geneva 2 talks.

8. Despite internal dissension, the Coalition voted in favour of participation in the Geneva II talks which started on 22 January 2014. The basis for the talks. mediated by Joint Special Representative Lakhdar Brahimi, is the June 2012 Communiqué which calls for an immediate ceasefire; the formation of a transitional government with executive powers including representatives from the opposition and the government, maintainance of the territorial integrity of Syria and allowing humanitarian access among other aspects. The nature of the transitional Government and the lack of effective means to enforce a ceasefire on the ground remain serious obstacles. Despite serious impediments, the talks represent the most serious diplomatic initiative so far to resolve the conflict. Emphasis on the need for a political settlement is consistent with the Commission's longstanding position, specifically that there is no military solution to the conflict and that it is only through an inclusive Syrian dialogue that a peaceful transition can be attained.

Humanitarian context

9. Nearly nine million people, more than a third of the population, have fled their homes since March 2011. Of these, over 2.4 million are refugees in neighbouring countries, stretching hosting communities to their limits. One-fifth of Lebanon's population are Syrian refugees. In Jordan, Zaatari camp has become one of the country's largest "cities". Thousands of Syrians are also trying to cross from Egypt or Libya to Italy. Hundreds have perished at sea.

10. An estimated 6.5 million Syrians are internally displaced. Of concern is the situation of approximately 250,000 persons who remain trapped. A third round of vaccinations in response to a polio outbreak was carried out in January 2014, reaching more than two million children. The provision of assistance is, however, increasingly manipulated by all

sides, in breach of the principle of non-discrimination. Humanitarian actors continue to work in dangerous conditions across the country.

11. Economic sanctions imposed by some Member States adversely affect the socioeconomic situation. The Syrian Pound has been devalued by over 50 per cent since the outbreak of the crisis. Prices for basic items have risen sharply. Many families are living in abandoned buildings, schools or in makeshift shelters, without sufficient food, water or medicine. Health and sanitation services have deteriorated, leading to the spread of communicable diseases.

12. The second International Pledging Conference for Syria was held in Kuwait City on 15 January 2014. Donors are encouraged to fulfil the $2.4 billion (of the $6.5 billion appeal) pledges to help UN agencies and partners provide aid to Syrians affected by the conflict.

Annex III

[English only]

Specific mandate on massacres

1. The Commission continued to carry out its special mandate to investigate all massacres.[a] The Commission has not been granted access to conduct investigations on the territory of the Syrian Arab Republic. This has severely hampered its efforts to establish the circumstances of a number of alleged massacres to its evidentiary standard. In many parts of Syria, communication lines, including phone and internet, have been restricted or cut. In the incidents described, the intentional mass killing and identity of the perpetrator were confirmed to the commission's evidentiary standards.

Government forces and pro-Government militia

Qarfah Village, Dara'a, 6 June 2013

2. On 6 June 2013, Government forces and armed men in plain clothes executed five civilians, including a four-year-old girl during an incursion into a private house in Qarfah village. Government forces raided the house after arresting and killing a male member of the family at a military position in Izraa, on the suspicion that he was a member of a non-State armed group.

Al-Zarra, Tal-Kalkh area, Homs, 15 July 2013

3. On 15 July 2013, seven members of a local Reconciliation Committee in the village of Al-Zarra were shot dead by local pro-Government Popular Committee members from a neighbouring Alawite village. The victims were unarmed civilians. Among them were two retired Syrian army officers and a former mayor of a village in the area.

4. The Reconciliation Committee members were killed as they were accompanying unarmed rebels on their way to the State police station in Talkalakh, in order to facilitate their surrender. Their convoy was ambushed near an army checkpoint and attacked by Popular Committee members from a neighbouring village. Neither the Reconciliation Committee members nor those being escorted were carrying arms.

Karnaz, Hama, 26 September 2013

5. On 26 September, eight members of a family were killed in their home by Government forces and pro-Government militia. The massacre occurred as Government forces raided the house in order to confiscate agricultural goods, on the suspicion that they were being used to feed armed opposition fighters. When the mother in the family refused to hand over the foodstuffs, Government forces killed the woman and seven family members.

[a] See A/HRC/22/59, para 42.

Non-State armed groups

Jamlah Village (Dara'a), 3 March 2013

6. On 5 March 2013, the Yarmouk Martyrs Brigade executed nine members of the Syrian armed forces who had been captured and were hors de combat. The troops were detained during an attack on a military position in Jamlah village. The captured soldiers were subsequently executed by gunfire.

Khan Al-Assal, Aleppo, 22-23 July 2013

7. On 22 and 23 July NSAGs captured and executed more than 50 government soldiers and a number of civilians during an attack on the town of Khan al-Assal, outside Aleppo. Video material collected online indicates that the detainees were executed by gunfire after their capture by members of the Ansar al-Khilafa Brigade.

Al Hiffa region, Latakia, 4-5 August 2013

8. During the first week of August 2013, more than 100 civilians were killed during a military operation conducted by non-State armed groups. The killings occurred in the context of a military attack that started on 4 August 2013, in which a number of non-State armed groups participated. The operation targeted a cluster of Alawite villages in Al Hiffa, and was referred to by some groups as Operation Liberation of the Coast, or Campaign of the Descendants of Aisha the Mother of Believers by other groups. The main participating non-State armed groups in the operation were Jabhat Al-Nusra, Suqor Al-'Iz, Ahrar Al-Sham, Liwa' Al-Mouhajireen and Harakat Sham Al-Islam, as well as Soqoor Al Sahel Brigade and Western Central Front of SMC. Small local groups from local Sunni villages also participated.

9. Non-State armed groups first attacked a military position on a hilltop around 500 meters from the villages. The position was equipped with tank, rocket launcher and other heavy weaponry, and had been used to fire artillery on the opposition held town of Salma and other areas. After capturing this and other military positions in the area, the fighters moved to attack the nearby villages, including Inbatah, Al-Hamboushiyah and Blouta, in some places engaging Syrian forces in combat, but also firing indiscriminately at civilians and civilian houses. Civilians were killed during this assault, while others were killed while escaping.

10. The victims included men, women and children. During the attack, armed non-State groups also abducted an estimated 200 women and children. Their whereabouts remain unknown. The discovery of mass graves was reported after Government forces regained control of the villages around 16 August 2013. Victims were killed by gunshot or by sharp objects. Several bodies were decapitated, burned or otherwise mutilated.

11. Statements from participating commanders as well as material available online strongly suggest that this specific operation received a financial contribution of 400,000 Euros from an identified individual. A second person of unknown nationality contributed 150,000 Euros to the operation.

Al-Madmouma, Idlib, 26 August 2013

12. On 26 August 2013, several members of a non-State armed group affiliated to Ahrar Al-Sham, attacked the village of Al-Madmouma, near Ma'aret Al-Nu'man. During the night, armed men entered a house and killed 16 civilians, including six children, three women and two elderly men. The killings occurred in the context of disputes between the group and a tribe present in the area.

Maksar Al-Husan, Homs, 10 September 2013

13. On 10 September 2013, 18 civilians were killed in Maksar Al-Husan in the context of a military campaign against a group of three Alawite villages nearby. Non-State armed groups affiliated with Jabhat Al-Nusra and Ahrar Al-Sham Movement conducted the assault. Victims included several elderly women and men, as well as children.

Deir Attiya, Damascus, 20 November 2013

14. Nine medical staff at Basil State Hospital in Qalamoun were taken hostage and killed by members of Islamic State of Iraq and Al-Sham (ISIS) and Al-Khadra Battalion. The killings and the attack on the hospital occurred in the context of an assault against several locations and positions in Deir Attiya city. Government sources reported to have retrieved the bodies of the victims after Government forces regained control of the hospital on 13 November 2013.

Sadad, Homs countryside, 21-28 October 2013

15. On 21 October 2013, multiple non-state armed groups, including Al-Islam Shield battalions affiliated to Maghawir Forces and Jabhat Al-Nusra launched an attack on Government forces based in the Christian town of Sadad. A number of civilians were killed during the ensuing clashes. The perpetrators of the killings have not been established in each incident.

16. Two elderly civilians were shot and killed by members of a non-State armed group. Members of the police force were also killed. Four elderly women were reportedly found shot dead in an area controlled by the armed groups. All killings took place in close quarters.

Unknown perpetrator

Sadad, Homs countryside, October 2013

17. On 21 October 2013, multiple non-state armed groups launched an attack on Government forces based in the Christian town of Sadad. On 28 October, Syrian Government forces regained full control of Sadad. An entire family, a woman, her two young children, two elderly parents and her mother in law, were later found dead in a well. One of the victims was handcuffed with his arms behind his back and had been gagged with a cloth. All six civilians had been shot in the head. The area in which the victims were found dead had been under the control of the Government. Non-state armed groups had been positioned in a school near the family's home.

Annex IV

[English only]

Without a trace: enforced disappearances in Syria

I. Introduction

1. Women, standing outside detention centres and holding photographs of their disappeared male relatives, have become an enduring image of suffering in Syria. It is an image which speaks to the essence of the violation of enforced disappearance: the taking of a loved one, the desperate search for information through official and unofficial channels, and the torment of those left behind. Those who wait are often the only visible trace of the violation.

2. An enforced disappearance is an arrest, detention or abduction, followed by a refusal to acknowledge the deprivation of liberty or by the concealment of the fate or whereabouts of the disappeared. Cases of enforced disappearances were first documented by the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic during the pro-democracy protests in March 2011. As the unrest devolved into an armed conflict, the investigation covered practices related to enforced disappearances perpetrated by all parties to the conflict. Investigations uncovered a consistent country-wide pattern in which people – mainly adult males – have been seized by the Syrian security and armed forces, as well as by pro-Government militias, during mass arrests, house searches, at checkpoints and in hospitals. In some instances, the disappearances appeared to have a punitive element, targeting family members of defectors, activists, fighters as well as those believed to be providing medical care to the opposition.

3. Over the last year, specific anti-Government armed groups have begun to abduct certain categories of civilians and hold them hostage. Persons perceived to be supporting the Government, human rights defenders, journalists, activists, humanitarian workers, and religious leaders have been seized by various armed groups and held under the threat of death until their release was negotiated for ransom or a prisoner exchange. Hostage-taking is a war crime, characterized by coercion and the infliction of a threat until the demands of the captor are met.

4. In contrast, enforced disappearance –the subject of this paper– is a denial of the very existence of its victims, placing them outside the protection of the law. Authorities across Syria have refused to provide information about the fate or whereabouts of disappeared. In some instances, there appeared to be a policy of not providing such information to families. Many of those interviewed were too frightened of reprisals to make official inquiries. In some cases, relatives who approached the security services were themselves arrested. The Government has perpetuated a system of arrests and incommunicado detention that is conducive to enforced disappearances. There is also evidence that some anti-Government armed groups have adopted practices that could be considered tantamount to enforced disappearances. This paper charts the major trends and patterns of this phenomenon in Syria from March 2011 to November 2013 and draws from numerous first-hand interviews conducted by the Commission over this period. The Commission regrets that it was not able to access the country. This limited its ability to investigate inside Syria, especially cases of anti-Government armed group abuses.

5. The practice of forcibly disappearing persons is prohibited under customary international humanitarian law, binding all parties to the conflict in Syria. The definition of an enforced disappearance is set out in the United Nations Declaration for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance and the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, which crystalises custom. Under international human rights law, an act of enforced disappearance is committed by agents of the State or by persons or groups of persons acting with the authorization, support or acquiescence of the State, thus resulting in a human rights violation. In the context of international humanitarian law, this requirement must be interpreted to include agents of non-State actors, in order for this prohibition to retain significance in situations of non-international armed conflict such as Syria.

6. Under international human rights law, the prohibition of enforced disappearances is a non-derogable State responsibility. No legitimate aim or exceptional circumstances may be invoked to justify the practice of enforced disappearance. When perpetrated as part of a widespread or systematic attack against a civilian population, with the intent of removing a person from the protection of the law for a prolonged period of time and pursuant to or in furtherance of a State or organizational policy, enforced disappearances can amount to a crime against humanity incurring individual criminal responsibility. Enforced disappearances are continuing human rights violations and crimes, persisting for many years after the initial deprivation of liberty.

7. The Criminal Code of the Syrian Arab Republic does not criminalise enforced disappearances as an autonomous crime. Any act of enforced disappearance violates a number of fundamental rights enshrined in the 2012 Syrian Constitution, the Arab Charter on Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, to which Syria is party. These rights include the right to liberty and security of persons, the right not to be arbitrarily detained, the right not to be subjected to torture or to cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, the right to a fair trial and the right of all persons deprived of their liberty to be treated with humanity and with the inherent dignity of the human person. Enforced disappearances also violate and imperil the right to life.

8. Enforced disappearance, by definition, requires an absence of information about the fate or whereabouts of a loved one. Investigating this violation presents unique challenges as physical evidence is elusive or entirely absent. It can be years before the fate of the disappeared person comes to light, if ever. The truth regarding the fate of the many disappeared in Syria and the extent of the phenomenon of enforced disappearance will likely only fully be grasped in the aftermath of the conflict.

9. The victims of this violation number far beyond the individuals disappeared. The families and loved ones of those disappeared endure a mental anguish that amounts to a further violation of their human rights. It is a continuous violation that remains unabated until the fate of the disappeared is uncovered. To forcibly disappear a person is to negate their being and deny their relatives' right to know the truth.

II. The deprivation of liberty: a targeted campaign

10. Enforced disappearances have been carried out since the beginning of the uprising in Syria. Most disappearances were perpetrated by intelligence and security officers, as well as by the Syrian army, sometimes in conjunction with pro-government militias acting on behalf of the Government. In all the cases documented, the perpetrators operated with impunity.

11. The violation of enforced disappearance is often a gateway to the commission of other offences, most particularly torture. Survivors of enforced disappearances consistently described being subjected to torture during their detention. In all the instances documented, the victims were denied their fundamental right to due process. They were deprived of contact with the outside world, including close relatives. No legal assistance was provided. They were placed outside the law, at the mercy of their captors.

A. Silencing the opposition

12. Consistent accounts indicate that in the early days of Syria's unrest, enforced disappearances were employed by the Government to silence the opposition and spread fear amongst relatives and friends of demonstrators, activists and bloggers.

13. Military commanders undertook a coordinated policy together with intelligence agencies to target civilian protesters through mass arrests and enforced disappearances in 2011 and early 2012. A former officer of an army brigade operating in Al-Waer in Homs stated that during the army operations in Bab Amr in January 2012, soldiers attacked protesters in the streets while intelligence officers systematically arrested all those who were not killed. Following the attacks against demonstrators, the same brigade carried out house raids, jointly with intelligence officers, indiscriminately arresting more individuals. Their families were never informed of their whereabouts.

14. One survivor, arrested by the Air Force Intelligence in March 2011 after taking part in a demonstration, was transported to the Mezzeh Airport Prison, where he was interrogated and tortured. Subsequently, he was transferred to the premises of the Air Force Intelligence, where a high-ranking officer openly threatened to kill him should he participate in further demonstrations. Throughout his ordeal and despite repeated attempts to locate him, his family was never notified of his arrest, detention and whereabouts.

15. Another interviewee who, together with his cousin, participated in protests in Jisr El Shoughour, Idlib in June 2011, reported that security forces raided his cousin's house shortly after the demonstration, and abducted him from his bed. His cousin was taken to an unknown location and his whereabouts were never disclosed. The interviewee said "on more than one night, my daughter woke up after she heard her mother crying. Every night, we thought that the security services were coming to get us".

16. Consistent testimonies reveal a pattern; the vast majority of those disappeared in 2011 and early 2012 were young men. A man, who defected from the political security branch of Aleppo in March 2012, reported that officers received orders to arrest every young male and adolescent between 16 and 40 years old that participated in demonstrations.

17. The available accounts indicate a policy targeting civilians executed through various organs of the Syrian Government, aimed at stifling the protest movement. Enforced disappearances were employed to instil fear, oppress and assert control over persons taking part in demonstrations against the Government and were undertaken during coordinated attacks on the civilian population.

B. Enforced disappearance as reprisals and punishment

18. In certain cases, enforced disappearances had a strong punitive element, targeting those perceived to be either supportive of the opposition or insufficiently loyal to the Government.

19. Several interviewees indicated that soldiers who refused to execute orders or were suspected of harbouring opposition sympathies were subjected to reprisals, including disappearance. A former army conscript, who operated in the town of Tseel in Dara'a in November 2011, revealed that four of his fellow soldiers were arrested by their superiors after they refused to open fire on a group of peaceful demonstrators. The interviewee never saw them again, inferring that insubordination was punished by disappearance.

20. Relatives of those individuals wanted by the Syrian security apparatus have also been victims of enforced disappearances. A young man, who defected from the Republican Guard in June 2011, explained how his superiors came to his village in Dara'a, three weeks after his defection. They arrested his younger cousin, in an apparent reprisal. His cousin was taken to an unknown location and his fate never uncovered. Another protester reported that after he participated in several peaceful demonstrations in Dael, Dara'a, in March 2011, agents of the Political Security raided his house and forcibly disappeared one of his brothers. He stated plainly, "my brother was probably detained because of me". He believed that his brother's abduction was aimed at instilling fear in the relatives of protesters to deter them from participating in demonstrations.

21. Doctors were disappeared as punishment for their perceived support of anti-Government armed groups. An employee of Zarzor hospital in an anti-Government armed group-held part of Aleppo testified about a series of disappearances targeting medical personnel carried out by the Aleppo Air Force Intelligence between June and December 2012. These disappearances appeared to be aimed at punishing doctors who provided medical services in opposition areas, and deterring others who would consider doing the same.

C. A tactic of war

22. As the unrest devolved into a full-blown conflict, those affiliated or perceived to be affiliated with anti-Government armed groups became targets for disappearance. The initial arrests and abductions most often took place during Government searches of restive areas or at the checkpoints encircling those localities.

23. Bab Amr was the scene of mass arrests and disappearances during ground attacks by Government forces between February and May 2013. In March 2013, clashes between the Free Syrian Army and the national army broke out in the Homs city neighbourhood of Bab Amr. Aided by pro-Government militias, the army raided Bab Amr and abducted several residents whose location and fate remain unknown. In May 2013, campaigns of arrest took place in Hama, many of those taken remain disappeared.

24. Men were also abducted at checkpoints manned by Government-affiliated militias and popular committees. One eyewitness described how his neighbours were arrested at a checkpoint controlled by what he believed to be *shabbiha*, in Al Ghantoo, Homs, on 4 April 2013. Men wearing civilian clothing stopped their car and arrested a man. He was subsequently taken to an unknown location. His family does not know where to look for him. On 8 June 2013, a family of internally displaced persons was trying to make their way into Jordan when military forces positioned in the Al-Waer neighbourhood of Homs stopped their car at a checkpoint. The husband was arrested and taken to an unknown location, while his wife and children were ordered to return to their hometown, despite on-going violence. He has not been seen or heard from since.

25. As noted in "Assault on medical care in Syria" (A/HRC/24/CRP.2), wounded civilians perceived to be affiliated with the opposition are being disappeared from hospitals. This alarming phenomenon has significantly increased over the past months. An

interviewee from Nabak, Dara'a governorate, explained that due to a lack of medical facilities in FSA-controlled areas, injured civilians were forced to go to governmental hospitals, where many disappeared between April and May 2013.

Without a trace

26. Defectors who participated in mass arrests as well as survivors revealed that in the majority of cases, the officers in charge of the initial arrest took the abductees to the premises of their respective security or military branches. Despite the organised nature of the arrests and detentions, authorities often failed to record the personal details of detainees, including those who died in detention, making it difficult to trace them and inform their families. The family of a person arrested in Idlib in September 2011 attempted to determine his whereabouts. The interviewee described how "Wherever they searched, the authorities said that his name was not recorded".

27. A defector told of a mass arrest in Jisr Al Shoughour, Idlib in June 2011, where those detained were taken to a school that was used as an ad hoc detention facility. There, detainees were subjected to painful and humiliating physical treatment. Their names were never registered rendering any attempts to determine their whereabouts futile. In late August 2011, officers of the Military Security in Latakia arrested four family members of an interviewee and took them to an unknown location. Three weeks later, a young man who was arrested together with the interviewee's cousins informed him that his relatives had been transferred to the military hospital of Latakia. Upon inquiry, it was discovered that their names never appeared in the hospital's registry.

Anti-Government armed groups

28. In 2013, specific anti-Government armed groups adopted a practice of hostage-taking, targeting civilians perceived to be supporting the Government, human rights defenders, journalists and religious leaders. The emergence of a pattern of abductions and arbitrary deprivation of liberty has characterized the ever-growing presence of certain armed groups, particularly in northern Syria.

29. The fear of such kidnappings and hostage-takings has gripped the civilian populations living under the control of certain armed groups. The perpetrators seize, detain and threaten to kill their victims in order to coerce a third party – whether the families of the kidnapped, their communities or the Syrian authorities – to fulfill their conditions for the release of the hostage. Such acts, motivated by material gain and extortion, intimidate and coerce the families of the kidnapped and their communities.

30. Hostages are taken with the intent to instrumentalise their liberty and security for ransom or prisoner exchange. Such offenses leave families in a state of uncertainty regarding the whereabouts of their relatives, but do not amount to enforced disappearances as the fate of the victims is not denied or concealed. In the current context in Syria, such conduct may amount to war crimes.

31. Information collected in recent months indicates that opposition armed groups such as the Islamic State of Iraq and Al Sham (ISIS) have taken control of territory in northern Syria and begun to adopt practices, such as incommunicado detention, that may lead to disappearances. In one incident, armed men believed to be members of ISIS were reported to have abducted two civilians on grounds of non-adherence to their interpretation of Islamic dress code. The group later denied holding them in captivity. The whereabouts of the detainees remain unknown.

III. Not knowing: the enduring agony of Syrian families

32. The victims of enforced disappearance are not only those who have been disappeared. Enforced disappearances wreak havoc on families, tearing the social fabric of entire communities. Perpetrators intentionally create a paralysing uncertainty that leaves families hanging between hope and despair. Not knowing whether their loved ones are dead and, if so, what has happened to their bodies, they can neither mourn nor adjust to their loss.

A. A climate of fear

33. Enforced disappearances are characterised by situations where family members fear retaliation if they question the authority of the disappeared person's captors. Where the State maintains a climate in which family members are too intimidated to inquire about detentions by security services, this is tantamount to a refusal or a denial of the person's fate.

34. In Syria, silence and fear shroud enforced disappearances. In several cases, individuals who reported a disappearance were themselves detained. The mother of two young men who disappeared in Idlib in June 2011 reported that her eldest son was arrested when he inquired at the Idlib Military Security Branch about the whereabouts of his brothers. He never returned. One interviewee further reported that while detained in Homs prison in 2012, she met a 60 year-old woman who had been arrested after she went to the Homs Security Branch to inquire about the fate of her disappeared son.

35. The result of such a climate of fear is that only a fraction of the number of disappearances is officially reported because relatives of those disappeared fear being targeted and punished by the authorities.

36. In the overwhelming majority of cases, when asked whether they inquired about the disappearance of their relatives, interviewees reported that they could not approach the authorities because of a well-founded fear of reprisal. Families revealed that attempts to locate their relatives would expose them to a fate similar to their loved ones and may subject the disappeared to greater danger. A young man whose brother disappeared in December 2012 in Homs explained, "Families constantly pray for their relatives, but will not risk sending another family member to detention." Another interviewee, whose son was arrested during a house search by Military Security officers in late October 2012 in Damascus, stated that he did not go to the Military Security branch himself, as he feared that by requesting information, he would also be arrested.

37. Reporting on the arrest of his cousin by pro-Government militias and Air Force Intelligence officers in December 2012 in Nabul, Aleppo, an interviewee explained, "If you go to the branch to ask about detainees, they will interrogate you. If you are a man, you will be tortured and detained too. If you are a woman, they will harm you and might detain you instead."

B. A policy of concealment

38. Syrian families are in desperate need of official acknowledgment of what has happened to their relatives. An indication of this desperation are the 30 requests seeking official information from the Government, filed by Syrian families to the United Nations

Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, over the course of 2012 (A/HRC/22/45).

39. Those who dared to approach the authorities to inquire about a loved one faced a systematic refusal to disclose the fate or whereabouts of the disappeared or to even acknowledge the deprivation of liberty. One survivor, who was arrested by pro-Government militias and Air Force Military Security officers in Latakia in July 2012, recalled the shock of his family upon his release, "No one informed my family about my detention; no one would dare ask the Air Force Military Security about their relatives. If you asked, no one would tell you." A relative of a man arrested in Naime, Dara'a, in 2011 stated, "His mother searched everywhere, but received no information from anyone".

40. The brother of a former Syrian Air Defence Force officer reported that after he decided to defect, in December 2011, his brother called his family expressing serious fears of being arrested or punished. This phone call was the last anyone heard of him. The interviewee explained that his family repeatedly approached all Syrian security services, including the Air Force Intelligence, the police, the army, and the state security services. He further described how they had to use intermediaries to approach the Air Force Intelligence, whose officers were instructed to fire upon anyone who came within 300 metres of their building. Despite the measures taken by the interviewee and his family, each security apparatus denied any knowledge of the arrest, detention or whereabouts of his brother.

41. A doctor who survived a disappearance in 2011 explained that after months of searching, his family managed to locate his place of detention. However, when they directly inquired to the authorities administering the detention facility, the authorities denied that their relative was held there.

42. In a revealing account, a man who defected from the Hama Air Force Intelligence at the end of 2012, described orders he received not to provide information about the whereabouts of detainees or to speak to their relatives. He added that cameras were placed at the gates of the Air Force Intelligence premises, to monitor the officers and deter them from speaking to families inquiring about their relatives.

43. In some instances, the families only discover the fate of the disappeared when their bodies are recovered or in a minority of cases, are returned to them. However, several accounts indicate that Government forces take deliberate steps to conceal the cause and circumstances of the death, violating the families' right to truth. Interviewees who had lost families members consistently described how their bodies were returned by Government authorities without explanation. In April 2011, a child was arrested in Dara'a, and taken to an Air Force Intelligence facility in Damascus. His family searched for their son in hospitals to no avail, fearing that he had been detained or killed. His body, bearing extensive signs of torture, was returned to his family in June 2011. No information was provided about the grounds for his detention or the circumstances of his death. The father of a young activist, arrested by security forces in late July 2012 in Latakia and whose whereabouts were unknown, received a phone call eleven days after his son's disappearance. He was asked to go to Damascus to recover the body of his son, who, he was told, had been killed in a car accident. The body bore traces of severe torture.

C. The anguish

44. The heart of the anguish suffered by families lies in the authorities' systematic refusal to acknowledge the deprivation of liberty or to disclose any information about the relatives. Across Syria, parents, siblings, husbands, wives, children and friends wait anxiously to know the fate or whereabouts of their loved ones. Not knowing whether the

disappeared is still alive, and if so in what state of health and under which conditions, causes a level of grief impossible to convey. The secrecy surrounding the fate of the disappeared has the effect of intimidating and punishing families by leaving them in a state of uncertainty and mental distress. This mental anguish may rise to the level of torture or inhuman treatment and makes entire families the victims of enforced disappearances.

45. The husband of a woman abducted by Military Intelligence officers in Hama in December 2011 and whose whereabouts were never disclosed, explained how traumatized his two-year old daughter has been since, "She cries when she sees a military uniform".

46. Consistent accounts have revealed that the principal means to obtain information is when a fellow detainee is released. A man held for over a year in the Military Police Branch of Hama described, in a harrowing account, how immediately after his release in May 2013, he was assailed by dozens of women thrusting photographs of their husbands, sons and fathers towards him. Another interviewee, released after a court hearing in Damascus in August 2013, was confronted with hundreds of people waiting outside the court, begging for news of their loved ones, in the hope that he had seen them in detention.

47. The desperation of families has left them vulnerable to extortion. Some pay bribes to those who, often falsely, claim they can provide information. One interviewee reported that his cousin, who had participated in peaceful demonstrations in Latakia, was arrested mid-2011 by Government security forces and taken to an unknown location. His family was too frightened to approach the forces responsible for his arrest. Instead they paid a bribe to a person who claimed to be connected to the security forces. This middleman informed the family that the disappeared was detained in the Air Force Intelligence detention centre. Shortly afterwards, the contact revealed, for more money, that he had been killed.

48. Another interviewee reported that his cousin was arrested by security officers on his way to Damascus in September 2013 and taken to an unknown location. His family learned of his arrest from a taxi driver who witnessed it. The disappeared's father repeatedly inquired about the fate and whereabouts of his son, to no avail. Only after he bribed one of his contacts was he able to learn that security officers belonging to the 4th Army Division had arrested his son for having published pro-opposition messages on a social media webpage. He was, however, unable to obtain any information about his son's location or state of health. The interviewee insisted that less privileged families are abandoned to their grief, saying that it was only because his uncle "had money and contacts" that he was able to obtain some information.

49. Besides the grave emotional and psychosocial impact, families also often have to cope with the economic consequences of disappearances. The absence of the main breadwinner creates financial difficulties that add to the extreme vulnerability of families. Women and children face specific hardships. The uncertainty created by the disappearance of their husbands or fathers has social and legal consequences, including on the status of marriage, right to inheritance and social welfare, and the management of the property of the disappeared person. Children of disappeared experience acute suffering with the loss of a parent. One young woman interviewed about the disappearance of her husband stated "I do not know how to live and care for my young children without their father".

50. Syrian authorities created a climate of intimidation such that families did not dare inquire about their loved ones or file any formal complaints, and systematically denied the disappearance or refused to disclose any information. They also violated their duty to duly investigate enforced disappearances. The Government has further violated families' non-derogable right to know the truth regarding the circumstances of the enforced disappearance, the progress and results of the investigation and the fate of the disappeared person.

IV. Conclusions and Recommendations

51. The accounts presented in this paper only hint at the scope of the crisis of enforced disappearance in Syria and the state of fear in which ordinary citizens live.

52. Enforced disappearances are perpetrated as part of a widespread campaign of terror against the civilian population. Government forces have engaged in enforced disappearance in violation of their international legal obligations. Given the geographic spread of the documented cases and the consistent manner in which abductions and arrests are carried out, there are reasonable grounds to believe that enforced disappearances were committed by Government forces, as part of a widespread and systematic attack against the civilian population, and therefore amount to a crime against humanity.

53. The direct victims of enforced disappearances were systematically denied their fundamental human rights, more particularly their rights not to be arbitrarily detained, not to be subjected to torture or to cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, as well as their rights to liberty and security, to be recognized as a person before the law and to be treated with humanity and with the inherent dignity of the human person.

54. By failing to acknowledge the deprivation of liberty, the Government has violated the family's right to the truth. The ensuing mental anguish suffered may breach family members' rights not to be subjected to torture or to cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. Where family members have been arrested when they sought to make inquiries from the authorities, their rights to liberty and security have also been violated.

55. The absence of an autonomous definition of enforced disappearance in the Syrian Criminal Code and the lack of an official register or bureau that manages records of detainees and responds to inquiries made by relatives, contributes to a system that is conducive to enforced disappearances. Moreover, the persistent failure to notify the families of the fate or whereabouts of their loved ones coupled with the systematic practice of withholding information, reprisals, bribery or intimidation in response to the search for information by relatives, and the absence of genuine investigations into allegations of disappearances, constitute the many factors that create an environment of impunity in Syria. Such a climate not only contributes to the perpetuation of the phenomenon of enforced disappearance, but is also a major obstacle to the elucidation of its true extent.

56. International human rights law imposes on Syria the obligation to take all appropriate measures to investigate enforced disappearances and to bring those responsible to justice.

57. Disappearances are losses that cannot be mourned. They bear consequences on the individuals, their families and the community as a whole and will remain among Syria's deepest wounds. The damage inflicted upon the victims, including their relatives, is permanent and irreparable. Reconciliation cannot happen until each individual case of enforced disappearance is clarified and the perpetrators brought to justice. No statute of limitations applies to this violation. Investigating each case of enforced disappearance will remain the responsibility of the Syrian state regardless of the Government in power.

The Commission recommends that the Government of Syria:

i. Inform families of the whereabouts of all persons in their custody;
ii. Ensure that all those detained are registered, and afforded legal review of the grounds of their detention;

iii. When a disappeared person is found dead, return the remains to the family and inform them of the circumstances of the death;

iv. Ratify the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance and recognise the competence of the Committee under Articles 31 and 32 of the Convention;

v. Ensure that all cases of enforced disappearance as well as acts tantamount to enforced disappearances are duly investigated, that those responsible are prosecuted, and, where appropriate, punished;

vi. Ensure that military commanders and civilian superiors enforce the prohibition of enforced disappearances within their ranks and among their subordinates;

vii. Ensure that those involved in the search for victims of enforced disappearance, notably the relatives, have full and unimpeded access to justice and are protected against ill-treatment, intimidation or reprisal. To that effect, effective victim and witness protection measures, offering guarantees of safety for those who wish to lodge a complaint or testify, should be established;

viii. Survivors and families of disappeared should also be granted reparations that include rehabilitation, satisfaction, compensation and, in particular, psychological and social support for the relatives;

ix. To the extent possible, special social and financial support should be provided to dependent women and children.

The Commission recommends that anti-Government armed groups:

i. Ensure that military commanders enforce the prohibition of enforced disappearances;

ii. Take all feasible measures to account for persons reported disappeared as a result of the armed conflict;

iii. Provide the family members of disappeared with any information concerning their fate and whereabouts;

iv. Register and hold all detainees in a recognized place of detention;

v. Promptly inform the detainees of the reasons for their detention;

vi. Ensure that any person deprived of liberty has contact with the exterior, including legal assistance.

The Commission recommends that all parties to the conflict:

i. Maintain an updated register of all persons deprived of liberty;

ii. Set up a process to centralize information on persons deprived of liberty, to transmit such information to their next of kin directly or through a neutral intermediary, and to respond to inquiries about the whereabouts of disappeared persons;

iii. Ensure that any person deprived of liberty is held in a recognized place of detention and has the opportunity to challenge his or her detention before an independent and impartial body.

Annex V

[English only]

Government detention centres

1. The majority of detainees interviewed by the Commission stated that they had been tortured or ill-treated during their interrogation. Methods of torture documented by the Commission were consistent across the country. They included mock executions; electric shocks applied to sensitive parts of the body, including genitals; cigarettes burns; and beating with electric cables, whips, metal and wooden sticks and rifle butts. There were multiple reports of detainees being beaten about the head and on the soles of the feet. The Commission also received reports of detainees being placed into prolonged stress positions (shabeh) and the use of vehicle tires to hold hands and feet in uncomfortable positions (dulab) while beatings were administered. In many of the interviews, scars and wounds, consistent with their accounts, were still visible.[b] Detainees were denied medical care, left to die of chronic illnesses and untreated wounds and injuries. Children were often detained in the same detention facilities as adults and subject to the same levels of torture. As prisons have become overcrowded, the detention conditions have become deplorable. Sanitary facilities are limited and inadequate, spreading illnesses among detainees. Detainees are not accorded adequate food, leading to reports of starvation and malnourishment.

2. The list presented below identifies the Government detention facilities in which cases of torture have been documented. Others cases of tortures have also been documented in other locations controlled by Government forces, such as ad hoc detention places or checkpoints, which were not included in this list.

Governorate	City	Ministry	Service	Location
Aleppo	Aleppo	Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Aleppo Branch
		Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, “Palestine” Branch 235
			Air Force Intelligence	Air Force Intelligence, Aleppo Branch
Damascus	Damascus	Ministry of Defence	Air Force Intelligence	Air Force Intelligence, Damascus Branch - Bab Tuma
			Military Intelligence Directorate	Military Security, Raids Branch 215

[b] Para. 77, A/HRC/20/CRP.1

			Military Intelligence Directorate	Military Security, Branch 227
			Military Intelligence Directorate	Military Security, Damascus Branch – Al Fehar
		Ministry for Internal Affairs	General Security Directorate	State Security, Investigation Branch 285
			Syrian Police	Criminal Division, Damascus Branch
	Qaboun	Ministry of Defence	Syrian Army	Military Police Headquarters
	Sednaya	Ministry of Defence	Syrian Army	Military Prison
	Mezzeh	Ministry of Defence	Air Force Intelligence	Mezzeh Airport Air Force Intelligence Investigation Center
			Syrian Army	Republican Guard Headquarters
			Syrian Army	Military Hospital
	Kafr Sousa	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Branch 227
		Ministry for Internal Affairs	General Security Directorate	State Security, Kafar Sousa Branch
Dara'a	Dara'a	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Dara'a Branch 265
		Ministry of Defence	Air Force Intelligence	Air Force Intelligence, Dara'a Branch
	Dara'a	Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Dara'a Branch
			General Security Directorate	State Security, Dara'a Branch

			Syrian Police	Criminal Division, Dara'a Branch
	Izra'a	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Izra'a Branch
			Syrian Army	38th Brigade
	Gharaz	Ministry for Internal Affairs	Prison Division	Gharaz Central prison
Hama	Hama	Ministry for Internal Affairs	General Security Directorate	State Security, Hama Branch
Homs	Homs	Ministry for Internal Affairs	Prison Division	Homs Central Prison
		Ministry of Defence	Air Force Intelligence	Air Force Intelligence, Homs Branch – Bab Tuma
			Military Intelligence Directorate	Military Security, Homs Branch
			Syrian Army	Homs Military Prison
Idlib	Idlib	Ministry for Internal Affairs	Prison Division	Idlib Central Prison
		Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Idlib Branch
	Jisr Al Shughour	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Jisr Al Shughour Branch
		Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Jisr Al Shughour Branch
Latakia	Latakia	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Latakia Branch
		Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Latakia Branch

Reef Damascus	Adra	Ministry for Internal Affairs	Prison Division	Adra Central prison
	Duma	Ministry for Internal Affairs	General Security Directorate	State Security, Duma Branch
	Harasta	Ministry of Defence	Air Force Intelligence	Air Force Intelligence, Harasta Branch
		Ministry for Internal Affairs	Prison Division	Harasta Central Prison
Tartus	Banyas	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Banyas Branch
		Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Banyas Branch
	Tartus	Ministry of Defence	Military Intelligence Directorate	Military Security, Tartus Branch
		Ministry for Internal Affairs	Political Security Directorate	Political Security, Tartus Branch
			General Security Directorate	State Security, Tartus Branch

Annex VI

[English only]

Use of barrel bombs

1. Barrel bombs, also called explosive barrels, are makeshift explosive devices increasingly employed by the Syrian Air Force against opposition strongholds in Syria.

2. The use of barrel-bombs by Government forces was first documented in August 2012 in Homs city and Al-Qusayr in Homs governorate. In September 2012, army helicopters dropped barrel bombs on opposition-controlled neighbourhoods of Aleppo city. Since then, they have increasingly formed part of the arsenal of Government forces, with devastating consequences for civilians and civilian objects.

3. Cheaper than conventional munitions and deliverable by transport helicopters, they are made from simple containers packed with explosives, scrap metal, and in many cases additional incendiary material. Locally made in different shapes, sizes and composition, they lack exact technical specifications available with conventional projectiles, in terms of accuracy and lethality. The enhanced anti-aircraft capabilities of non-State armed groups have forced Government helicopters to fly at higher altitudes, further reducing their accuracy.

4. The use of barrel bombs, in this manner, is indiscriminate. In areas where armed group fighters were present, Government forces treated clearly separate and distinct military objectives located in densely populated areas with high concentrations of civilians, as a single military objective. The use of barrel bombs in this context amounts to 'area bombardment', prohibited under international humanitarian law. Such bombardments spread of terror among the civilian population. Some barrel bombs are constructed as rudimentary incendiary weapons, causing superfluous injury and unnecessary suffering.

5. Since 15 July 2013, barrel-bombs have been dropped on civilian-inhabited areas in Idlib, Hama, Al-Raqqa, Aleppo, Dara'a and Damascus governorates. Aleppo city and Daraya in Damascus countryside suffered intense and highly lethal attacks with barrel-bombs between November 2013 and January 2014.

6. Civilians are killed in the initial blast, in the shrapnel that results and from the collapse of buildings in and around the impact site. Video footage of barrel bomb explosions and their aftermath show the loss of limbs and deep cuts as a result of shrapnel injuries. The impact of the Government's campaign of barrel-bombing of civilian-inhabited areas extends beyond mass civilian casualties.

7. The terror that the Government's barrel-bombing campaigns generate should not be underestimated. Barrel-bombs, particularly when dropped from high altitudes, cannot be properly targeted. Nor is it likely that anyone at the impact site would survive the initial blast. The Government does not provide early warning of attacks and there is little chance of being able to move from the area once a barrel bomb is released from a helicopter overhead. Victims of barrel bombs emphasized the extreme fear and mental suffering they felt as they came under attack. Survivors and witnesses consistently described that as a result of the barrel bombing campaign, much of the civilian population lived in a state of terror.

8. The impact of barrel bombs causes the collapse of buildings around its explosion, leaving neighbourhoods in ruins. Where such buildings are residences, this further contributes to the mass displacement of civilians inside Syria and over its borders.

Idlib governorate

9. On 14 July, a helicopter released three barrel bombs on Al-Bara market and residential areas in Al-Bara. The first barrel hit a truck carrying fuel, causing a massive blaze killing the driver and 5 nearby civilians. The bodies were burnt almost beyond recognition. Others sustained serious injuries, including a loss of limbs. The other two barrels hit residential buildings, destroying them but causing no casualties.

10. In the last two weeks of July, Saraqib came under intense shelling and aerial bombardment by Government forces. This attack included the heavy use of barrel bombs on 18, 19, 20, 27, 28 and 31 July. In the course of this sustained assault, scores of civilians were killed and many more injured. As buildings collapsed under the bombardments, families were buried in the rubble. In the 31 July attack, four civilians, including women and children, were killed when a barrel bomb exploded as it struck their house.

11. Throughout August, the Jabal Al-Zawiya region in southern Idlib countryside was bombarded by barrel-bombs. In two separate instances in August 2013, army helicopters dropped barrel bombs into villages populated by significant numbers of civilians. In the first attack, taking place in the second week of August, two children and a woman were seriously injured. One of the children lost a limb to shrapnel. In the second attack, which took place days later, the bomb hit a residential building. The building was flattened and its occupants, a family of 6 children and their parents, were killed.

12. On 3 August, shortly before the breaking of the Ramadan fast, a helicopter dropped five barrels bombs on civilian houses in Balyoun village. The impact killed a 40-year-old woman and injured three others, including a three-year-old boy. Three buildings were flattened. Two days later, on 5 August, several barrel bombs were dropped on the market in Balyoun, killing 20 people outright and injuring dozens. An unknown number of additional civilians were killed when the building collapsed on them due to the force of the blast. A large number of houses were destroyed, further fuelling the displacement of residents to other areas.

13. On 18 August, two barrel bombs were released over Bdama, a town to the south-west of Jisr Al-Shughour near the Turkish border. The first hit a residential neighbourhood, killing four civilians including two boys, aged 13 and 7 years. An unspecified number of people were injured and there was significant property damage. The second hit civilian homes in a nearby neighbourhood, killing at least 5 and severely injuring 20 people. Further casualties resulted from the collapse of houses near the impact site.

14. On 25 September, barrel bombs were dropped on Maarat Hurmah from a helicopter hovering high overheard. The village lies 13 km south of Ma'rat Al-Numan. Six people were killed, including three women and two children.

15. On 8 October, a Government helicopter dropped a barrel bomb on Bizabur, a village just south of Ariha. In the same month, Government forces used barrel bombs on Al-Hobait in southern Idlib. In one attack, the bomb landed on a family home, killing a woman, her two teenage daughters and two sons.

16. On 11 October, the Government launched a barrel bomb attack on Kansafra, a town with approximately 30,000 inhabitants, situated 20km west of Maarat Al-Numan. The explosion, the shrapnel generated and the collapse of approximately five building caused mass civilian casualties.

Hama governorate

17. Government helicopters, flying at high altitudes, dropped barrel bombs on towns and villages inhabited by civilians in Hama governorate. On 9 August, the Government targeted Al-Hawwash with barrel-bombs, causing significant civilian death and injuries. On 14 October, on Eid Al-Adha, Government helicopters launched six aerial strikes, dropping barrel bombs on each occasion. Two people were killed, including one child while 20 were injured. The next day, helicopters targeted Al-Latamneh with three barrel bombs. One hit a house, killing three children from one family.

Al-Raqqah governorate

18. Government helicopters dropped barrels bombs on Al-Raqqa city in July and August 2013. In all instances documented, there were significant civilians casualties, a high proportion of which were children.

19. On 30 July, shortly before the breaking of the Ramadan fast, a helicopter flew over the Al-Raqqa city twice, dropping two barrel bombs in each sortie. The residential areas of Ta'meer and Badow were hit, killing 13 civilians including 7 children and 3 women. Twenty people were injured and there was significant damage to houses.

20. On 2 August 2013, a helicopter dropped two barrel bombs in two consecutive raids on residential areas. While one hit a vacant park, the other struck a residential building, killing a woman and her brother. Thirty-two others were injured.

21. On 10 August, four barrel bombs were dropped on residential areas, again in Al-Raqqa city, killing 36 people and injuring many more.

Aleppo governorate

22. The campaign of shelling and aerial bombardment of Aleppo governorate has been prosecuted with shocking intensity. The Government's on-going campaign has made liberal use of barrel bombs on Al-Safirah in September and on Aleppo city and the Al-Bab region in particular, between November 2013 and January 2014.

23. Al-Safirah, a town 25 kilometres east of Aleppo city, is home to a large number of internally displaced persons, many of whom live in a camp on the outskirts of the town. In early September, Government helicopters released several barrel bombs over Al-Safirah and its IDP camp. While rebel fighters were present in the town and numbered among the casualties, the majority of those killed were civilians. The shelling and bombardment, including with barrel bombs, continued into October. On 20 October, civilians fleeing the town were killed in barrel bomb attacks on their vehicles.

24. Barrel bombs were dropped by Government helicopters on Aleppo city throughout November and December. Attacks have continued into January 2014. Use of barrels bombs in Aleppo city was documented as taking place on 23 November, on 9, 16, 17, 20, 24, 28 December and on 1 January 2014. Across the span of these attacks, several hundred of civilians have been killed, many of them children.

25. On 23 November, a helicopter targeted Al-Marjeh neighbourhood in Aleppo city with three barrel bombs. Twenty-eight people were killed and 25 others were injured. All the victims were civilians. Ten civilian homes were also destroyed. On the same day, barrel bombs exploded in a vegetable market in Tariq Al-Bab neighbourhood, killing 25

civilians, many of them women and children. The blast caused a fire which led to further civilian casualties and injuries.

26. On 9 December, a barrel bomb exploded near to a school and a medical point in Al-Zabedia neighbourhood. At least four people were killed, including a pregnant woman. All victims were civilians.

27. On 17 December, Government helicopters targeted civilians gathering in a crowded market in Al-Maadi neighbourhood. Twenty people were killed, including three women and five children. Some survivors lost limbs.

28. On 20 December, a barrel bomb was dropped on a family home in Al-Sukkari neighbourhood. Five civilians were killed including one woman and two children. At least forty were injured including a five-year-old boy. Due to shrapnel injuries to the head, the boy now has limited ability to move and speak. Ten residential buildings were destroyed.

29. Again on 24 December, multiple barrel bombs struck Al-Sukkari neighbourhood. The bombs fell on residential areas and the shopping district. At least 30 people were killed and more injured. Twelve residential building collapsed. One bomb hit a gas station, causing deaths by burning as well as serious injuries. Another bomb hit a mosque where children were receiving religious instruction. Consequently many children were killed.

30. At noon on 28 December, a Government helicopter released multiple barrel bombs over Al-Myasser neighbourhood. One of the injured was a 14-year-old boy who received shrapnel injuries to the head. He underwent an operation to remove the shrapnel from his brain but this proved unsuccessful. Consequently, the boy has lost the ability to speak and is partially paralysed. In a separate barrel bomb attack, helicopters dropped barrel bombs on a vegetable market, while civilians sought to buy food. Over 25 people were killed.

31. On 1 January, a helicopter also dropped barrel bombs on Al-Sukkari neighbourhood. The bombs landed in the main shopping area, killing 20 people and injuring many others. Commercial premises were destroyed.

32. Barrel bomb attacks occurred in Al-Bab on 30 November, 1 December and 12 January 2014.

33. Government forces dropped barrel bombs on other civilian-inhabited towns and villages in Aleppo governorate. On 21 November, a helicopter dropped barrel bombs on Souran, killing 14 civilians, including women and children. At least one man, a passenger in a car, lost his leg in a shrapnel injury.

34. On 23 November, helicopters targeted the industrial zone of Sheikh Najar with barrel bombs. Three people – civilian workers – were killed. There were an unspecified number of injuries as well as significant destruction of property. On the same day, helicopters released barrel bombs over Tadef, south of Al-Bab city killing 15 people. Children were among the dead. One bomb struck a fuel seller. The ensuing blaze burnt people to death and caused serious burns to survivors.

35. On 28 November, a Government helicopter dropped barrel bombs over Dawar Qadi Askar during the day when people were out shopping. At least 14 people were killed including children and one pregnant woman. The barrel bombs caused a residential building to collapse and severed the main water supply line.

36. On 19 December, a nine-year-old girl lost both of her legs in a barrel bomb attack on Hreitan. The girl was playing with some other children on the roof of her apartment block when they heard the sounds of a helicopter overhead. The helicopter was flying too high to be visible. While the other children ran, the girl was the last off the roof and lost her limbs in a shrapnel injury. On the same day, in a barrel bomb attack on Minbij, five civilians,

including three children, were killed and nine were injured. A residential building and several cars were also destroyed.

Dara'a governorate

37. December 2013 and January 2014 saw an increase in the use of barrel-bombs.

38. In mid-December, a warship helicopter dropped barrel bombs on Jasem city, killing over twenty civilians. On 3 January 2014, barrel bombs were dropped from helicopters on residential areas in Inkhil and Jasem, following an attack by armed group fighters' on an army checkpoint.

Damascus governorate

39. January 2014 saw a dramatic increase in the use of barrel-bombs on Damascus governorate, with Daraya being particularly hard hit.

40. On 7 January 2014, barrel bombs killed an unspecified number of civilians in Douma, a suburb of Damascus city. On 14 January, Government helicopters dropped barrel bombs on civilian-inhabited areas in Daraya, Arbin and Zabadani, all in the Damascus countryside. This campaign is ongoing.

Conclusion

41. Government forces consistently failed to employ precision weapons when attacking targets in dense urban areas. Repeatedly throughout the reporting period, they deployed highly imprecise munitions with an expansive impact zone. Inevitably, these weapons killed and injured large numbers of civilians. Such weapons included barrel bombs.

42. Where barrel bombs were built as de facto incendiary weapons, they also violated rules of international humanitarian law prohibiting the use of weapons that cause superfluous injury, unnecessary suffering or that are indiscriminate by nature.

43. Government helicopters dropped barrel bombs in the hours before break of fast during Ramadan, on fuel depots, and on busy market areas. The information strongly indicates that the manner in which the attacks were carried out, the timing and duration of the attacks demonstrates that the aim of the Government's campaign of barrel-bombing was to terrorise the civilian population present in the areas attacked, with the clear message that no civilian was safe anywhere at any time of the day or night.

Annex VII

[English only]

Assaults on medical care

I. Introduction

1. The deliberate targeting of hospitals, medical personnel and transports, the denial of access to medical care, and ill-treatment of the sick and wounded, has been one of the most alarming features of the Syrian conflict. According to multiple accounts collected by the Commission of Inquiry, Government forces and affiliated militias interfere with and instrumentalise medical care to further strategic and military aims. Evidence collected by the Commission leads to an overwhelming conclusion: Government forces deny medical care to those from opposition-controlled and affiliated areas as a matter of policy. The policy is implemented through attacks on medical units, by endangering hospitals, targeting medical personnel, and interfering with patients receiving treatment. Victims relay harrowing accounts of the wounded and sick languishing at checkpoints unable to reach medical treatment, coming under renewed attack in hospital and doctors providing impartial aid being arrested and targeted. There is also evidence that some anti-Government armed groups have attacked hospitals in certain areas.

2. Article 3, common to the four Geneva Conventions of 1949, binding all parties to the non-international armed conflict in Syria, requires the wounded and sick be collected and cared for. Customary international humanitarian law also affords special protection to hospitals, medical units and healthcare personnel. Under Syria's constitution, adopted in 2012, the Government must "protect citizen's health and provide means of prevention, treatment and medication." International Human Rights Law prohibits the arbitrary deprivation of life. The right to health, enshrined in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, to which Syria is party, contains a non-derogable core obligation to ensure the right of access to health facilities, goods and services on a non-discriminatory basis, especially for vulnerable or marginalized groups, as set out in General Comment No. 14. Intentionally directing attacks against hospitals and places containing the sick and the wounded and against medical units using the Red Cross or Red Crescent emblem is a war crime in non-international armed conflict.

3. The Commission is presenting this thematic conference room paper to the 24th session of the Human Rights Council to highlight an enduring and underreported trend in the ongoing conflict. The findings that follow are emblematic examples documented by the Commission working within its methodological limitations and within the constraints on access imposed by the Government. The incidents described are indicative of wider patterns. The denial of medical care as a weapon of war is a distinct and chilling reality of the war in Syria. By rejecting the irrefutable and universally accepted principle that those wounded in hostilities must be treated, the parties to the conflict in Syria are setting a dangerous precedent.

II. Attacks on hospitals and medical units

4. Since the beginning of Syria's unrest, Government forces have strategically assaulted hospitals and medical units to deprive persons perceived to be affiliated with the

opposition of medical care. In an early example, Special Forces raided and closed down a hospital in Mouadamieh, Damascus because it treated injured protesters. They arrested patients, doctors and nurses.

5. As the violence escalated in early 2012, Government forces bombed and shelled opposition-operated field hospitals providing treatment to the wounded. The pattern of attacks indicates that Government forces deliberately targeted hospitals and medical units to gain military advantage by depriving anti-Government armed groups and their perceived supporters of medical assistance. These attacks continue to date.

6. In Homs, hospitals and medical units came under violent attack throughout 2012. In February and March, Government forces shelled field hospitals in Bab Amr from nearby villages. Three field hospitals providing emergency first aid were hit multiple times, causing considerable damage. The operating room of one field hospital was entirely destroyed. According to one victim, "The only warning was the noise made by the shell as it was fired." Following aerial surveillance by Government helicopters, a field hospital in Al Qusayr received repeated artillery fire throughout May and June. Medical staff explained that the hospital did not use distinctive emblems, so as not to attract fire from Government forces.

7. Government forces repeatedly targeted hospitals in Tal Rifat during military operations in northern Aleppo governorate between April and August 2012. On 5 April, a private hospital was aerially bombarded, reportedly from Mennagh airport. Also in April, Tal Rifat public hospital was destroyed by airstrikes and forced to close. Field hospitals attempted to continue providing care but were attacked by fighter jets from May to early August. There was a strong belief among survivors that the hospitals were targeted because they provided treatment to opposition fighters and civilians affiliated with the opposition.

8. As anti-Government groups took control of eastern and southern Aleppo city on 19 July 2012, Al Zarzou Hospital in Ansari neighbourhood came under mortar fire by Government forces, damaging the fifth floor and forcing an evacuation of patients. The hospital became administered by the opposition-affiliated Aleppo City Medical Council and was subsequently attacked by Government mortars in December 2012 and aerially bombarded in February and March 2013, causing considerable damage.

9. Aleppo's Dar Al Shifa public hospital also suffered repeated attacks between August and November 2012. On 12 August, helicopters fired artillery shells at the hospital, and in early October rockets hit the hospital. On 12 November, the hospital was targeted by a missile strike. These attacks injured and killed civilians receiving treatment in the hospital and medical personnel, significantly damaged the hospital's infrastructure and substantially reduced its ability to treat patients. On 11 August 2012, the state hospital in Tafas, Dara'a was attacked after helicopters surveyed the area. Patients receiving treatment at the time were evacuated, while others were killed in the attack. On 20 June 2013, a fighter jet dropped a bomb on the National Hospital of Al Raqqa, causing the total destruction of the intensive care unit and injuring three medical staff members.

10. In June 2012, Government forces began a concerted targeting campaign on field hospitals in Al Haffe, Latakia. One field hospital, located in a private home in Jingil village, was shelled on 5 June, and another field hospital, operating from a mosque in Al Zankoufa village, was hit on 13 June. The field hospitals were providing first aid to the sick and wounded and were staffed by volunteers and several doctors and nurses. Throughout December 2012 and January 2013, Government forces attacked field hospitals in Yarmouk Camp, Damascus. Fayiz Halwa and Al Basil hospitals were repeatedly hit with mortar fire, causing extensive damage to their infrastructure and ability to provide medical aid.

11. Al Huda private hospital in Sbaneh, Damascus was shelled on 25 July 2012. As well as a floor dedicated to wounded fighters, the hospital contained a maternity ward and an

emergency trauma care unit. Survivors and eyewitnesses believed the hospital was deliberately shelled from a Government military base in Mount Qassioun. The Al Majana private hospital in Ariha, Idlib, was hit by rocket fire on 28 August 2012. The attack damaged the emergency wing. The following day on 29 August, Government and pro-Government forces raided the hospital, destroying equipment, harassing the medical staff and accusing them of providing medical treatment to anti-Government armed group fighters. One doctor present during the attack explained, "If doctors treated opposition fighters, they were considered to be part of the opposition." Al Saeed private hospital in Al Arfi, Dayr az Zawr treating wounded civilians and fighters alike was repeatedly targeted between 19 July and 26 November by Government forces positioned on the bank of the Euphrates River. It was shelled on five occasions, injuring numerous patients and medical personnel. The hospital closed due to damage suffered.

12. In 2013, hospitals in Dara'a came under concerted attack. Since February, after Government forces withdrew from Jasem, field hospitals inside the town have been repeatedly shelled and aerially bombarded. Doctors and medical volunteers operating the field hospitals have been forced to relocate every few days to avoid being targeted. Since February, field hospitals in Tariq Asad in Dara'a Al Balad have been shelled almost continuously, killing doctors and patients. As such attacks continue, field hospitals have literally been driven underground, forced to operate in the basements of houses.

13. Anti-Government armed groups have also attacked medical facilities. On 14 April 2012, 250 Al Farouk Brigade fighters attacked the National Hospital in Jurat Al Shayyah, as part of a military offensive on Homs city. After several days' resistance from Government forces, the Al Farouk Brigade took control of the hospital. The Brigade took no precautions to avoid civilian casualties or to protect the sick and wounded during the attack. Government forces responded with aerial bombardment, which largely destroyed the hospital on 17 April.

14. In a recent incident, in late May 2013, anti-Government armed groups attacked the National Hospital in Dara'a, causing considerable damage. A member of the FSA brigade that carried out the attack on the hospital said that his group believed that there were approximately 50 patients in the hospital, and that all were affiliated with the Government. When orders were given to attack the hospital, none of the fighters involved protested that it was a protected object and no warnings were given prior to the attack.

III. Endangering hospitals

15. Placing military objectives in hospitals constitutes a failure to take all feasible precautions to protect civilians from the effects of attack. Such acts also contravene the fundamental obligation to respect and protect medical units. Using hospitals, outside their humanitarian function for acts harmful to the enemy, such as sheltering able-bodied combatants, storing arms or ammunition, as military observation posts or shields for military action, leads to a loss of their protection, exposing such hospitals to a risk of attack. This may prevent the impartial provision of medical treatment, endanger patients and medical professionals, and compromise the humanitarian function of medical facilities. Ultimately, this has a grave impact on the fulfillment of the obligation under common article 3 to care for the sick and wounded. Further, failing to respect the emblem of the Geneva Conventions undermines its protective purpose.

16. On 22 March 2011, Government forces entered the National Hospital in Dara'a city, cleared the hospital of non-essential medical staff and positioned snipers on the roof of the hospital overlooking the Omari mosque. The following day, the snipers fired on protesters. Snipers remained stationed on the National Hospital until May 2013, firing on sick and

wounded persons attempting to approach the hospital entrance. Security forces also continued to occupy the hospital until that date, ensuring only Government soldiers or civilians from Government-controlled areas of Dara'a received care. In late May 2013, anti-Government armed groups attacked the National Hospital in Dara'a.

17. As Government forces withdrew from Jasem in February 2012, Military Security retained control of Amal Hospital until 28 April 2013. At least three tanks were stationed in its courtyard, yet the hospital remained operational.

18. In Homs, Government forces conducted hostilities from several hospitals. In April 2012, Government forces established two military checkpoints at the perimeter of Al Rastan hospital. Following attacks by opposition fighters, Government forces occupied the hospital, positioning military personnel, snipers and tanks within the hospital grounds. By October 2012, the sick and wounded could not approach the hospital for fear of being fired upon, stating, "the hospital has become a military base." Since at least December 2011, Government armed forces have been positioned inside the National Hospital in Al Qusayr, Homs Governorate. In 2012, wounded and sick persons seeking medical care were hit by sniper fire from the hospital. Passersby and nearby residents were also targeted. As the Government began its Al Qusayr operation in May 2013, it positioned tanks and heavy artillery within the hospital. Snipers, tanks, armoured personnel carriers and heavy artillery were also placed around and inside Abdul Qadir Al Shaqfa Military Hospital in Al Waer, Homs. According to former hospital staff, the hospital was used to launch attacks on Al Waer and Jurat Al Shayyah neighbourhoods in May 2013.

19. Accounts from June 2012 describe the occupation of the National Hospital in Al Haffe, Latakia by soldiers and military personnel. Snipers positioned on the hospital roof targeted all those approaching the hospital, preventing access to medical treatment.

20. In September 2012, a Free Syrian Army (FSA) brigade in Mo Hassan, Dayr az Zawr, established a compound in an elementary school, exposing the field hospital located in the adjacent high school to attack. On 9 September and 29 September, the schools were targeted by airstrikes from fighter jets, causing significant damage to the field hospital. During the FSA offensive on Helfaya, Hama, around 18-20 December 2012, another FSA brigade attacked checkpoints surrounding the National Hospital, gaining control of the hospital. The National Hospital had been used as a base by Government forces.

IV. Targeting of medical personnel and transport

21. One of the most insidious trends of the armed violence in Syria has been the targeting of healthcare personnel. Ambulance drivers, nurses, doctors and medical volunteers have been attacked, arrested, unlawfully detained, and disappeared. Anti-terrorism laws issued on 2 July 2012 effectively criminalised medical aid to the opposition. Laws 19, 20 and 21 contravene the customary international humanitarian law rule that under no circumstances shall any person be punished for carrying out medical activities compatible with medical ethics, regardless of the person benefiting therefrom.

22. From April to June 2011, Government forces carried out a wave of arrests against medical professionals in Damascus. In April, five doctors working at Al Fateh Hospital and Al Mowasah University Hospital were arrested and detained after they refused to comply with Military Intelligence orders to deny treatment to injured protesters. Three doctors were tortured in Air Force Intelligence custody. Security forces arrested and mistreated a pharmacist in Mouadamieh, accused of providing treatment to protesters. In June 2011, two doctors working at the Tishrin Military Hospital were summoned to Military Security Branch 291 in Kafr Sousa, where they were detained, interrogated about their activities in

support of demonstrators and ill treated. Upon release, the Military Services Administration discharged them from duty.

23. Intelligence and law enforcement agencies have forcibly disappeared medical personnel providing treatment to perceived opposition supporters. From June 2011 until early 2012, Government security services repeatedly raided Bab Sbaa National Hospital in Homs, arresting doctors and nurses. One nurse explained that "at one point there were no more doctors left in the hospital." During 2012, Government forces conducted a wave of arrests and extra-judicial executions of medical personnel working at Aleppo's opposition affiliated Al Zarzou Hospital. In June 2012, Air Force Intelligence arrested three medical professionals at the hospital. Their burned bodies were found three days later. In July 2012, Dr. Nur Maktabi, a senior doctor at Al Zarzou Hospital went missing. In December 2012, he was found dead. A surgical assistant at Al Zarzou Hospital disappeared in October 2012. In mid-December 2012, the hospital's anaesthetist disappeared at a Government-controlled checkpoint on his way home from Aleppo.

24. In early 2012, a doctor was arrested by soldiers of the 6th Division while treating patients at a state hospital in Idlib. In February 2012, Government forces arrested a doctor who treated FSA soldiers at Meydani Hospital in Latakia. On 28 June 2012, police in Damascus arrested, detained and subjected a nurse to psychological torture while interrogating her about patients she had treated.

25. Persons who received treatment in field hospitals often faced arrest and interrogation as to the names and locations of the hospitals and doctors who provided them with medical care. This has led to the arrest of doctors, as recorded in Dara'a in April and July 2011. In 2012 and 2013, doctors operating in field hospitals in Homs were allegedly declared wanted persons by Government security forces for providing support to the opposition. After a Government forces ground operation on Al Haffe, Latakia in June 2012, pro-Government militia fighters killed a doctor working at the field hospital operating in a mosque in Al Zankoufa village.

26. Persons delivering medical supplies have also been targeted. In March 2012, Government security forces reportedly listed a pharmacist who established first aid clinics in Idlib as a wanted terrorist and member of the armed opposition. In August 2012, officers at a Government checkpoint in Athman, Homs, stopped and searched an ambulance delivering medical supplies. The driver of the ambulance was taken to an intelligence service detention facility. Two weeks later, the National Hospital in Dara'a released his body, bearing extensive injuries consistent with severe torture.

27. Since the beginning of the conflict, at least 20 Syrian Arab Red Crescent volunteers have been killed, in some cases by sniper fire, while aiding the wounded or delivering relief supplies. Dozens others have been arrested and detained by the Government. On 7 September 2011, a Red Crescent ambulance evacuating wounded civilians was attacked next to a Government checkpoint in Al Hamediyah, Homs, killing one paramedic and injuring three others. In May 2012, the Syrian Arab Red Crescent unit in Azaz, Aleppo discontinued frontline work having suffered consistent sniper fire while attempting to evacuate the wounded. Also in May, the Red Crescent office in Azaz was shelled. In July 2012, a Red Crescent volunteer was killed by a sniper near Abdel Aziz mosque in Dara'a city's Al Mahatta neighbourhood, while carrying out humanitarian duties. On 24 August 2012, a Government sniper shot and injured a Red Crescent nurse near Al Omari mosque in Dara'a. The sniper was located 200 metres away and would have seen his uniform and distinctive emblem. In early September 2012, a sniper in Al Midan neighbourhood in Aleppo city shot a medical emergency worker in full medical uniform and holding a medical bag bearing the Red Crescent logo. In March 2013, Government forces seized a Red Crescent ambulance in Jobar, Damascus. The ambulance personnel, all in uniform

bearing the Red Crescent emblem, were arrested and detained by security services for 10 days.

28. Recently, a Syrian surgeon working in an Aleppo hospital operated by Médecins Sans Frontières, was killed. His body was found on 3 September 2013. He had been treating victims of the conflict.

29. The clearly established pattern indicates that Government forces deliberately target medical personnel to gain military advantage by depriving the opposition and those perceived to support them of medical assistance for injuries sustained. While Government harassment and targeting of medical personnel continues, it appears to have diminished in 2013 because a considerable number of doctors have left the country or accepted the restrictions that security forces imposed on hospitals.

30. Other doctors have left Government-controlled areas and attempted to ensure continuity of medical care in opposition-controlled areas. However, there are increasing indications that certain anti-Government armed groups also fail to respect medical personnel. In late April 2013, the head doctor of a field hospital in northern Aleppo city was detained by members of Jabhat Al Nusra after he refused to display their banner in the hospital, insisting that the hospital was a neutral space. The doctor was held by the Sharia Committee for several days.

31. The Commission documented one case in which an armed opposition group targeted an ambulance. This occurred on 16 August 2013, when Hamad Abd al Jalil Battalion fighters attacked a Kurdish Red Crescent ambulance in Al Hasakah, killing the patient, the ambulance driver and paramedic. Before firing upon the clearly marked ambulance, the fighters had targeted it with an IED on the Ras Al Ain - Desbasiyeh road.

V. Interference with care and ill-treatment

32. Security forces have arrested and detained wounded persons in medical facilities, claiming bullet or shrapnel wounds as evidence of participation in opposition activities. The overbroad formulation of Law 19, article 10 allows its application in a manner that requires doctors to inform on patients in all cases, which is inconsistent with international humanitarian law's insistence that "persons engaged in medical activities shall not be compelled to perform acts or to carry out work contrary to medical ethics or to other medical rules designed for the benefit of the wounded and sick". In several instances, medical personnel refused to treat persons for fear of arrest. In Aleppo, Damascus, Dara'a, Dayr az Zawr, Hama, Homs, Idlib and Latakia governorates, wounded and sick persons were denied treatment on sectarian or political grounds by Government forces. Healthcare has become militarized to the extent that many in need elect not to seek medical assistance in hospitals for fear of arrest, detention, torture or death. Through such measures, the Government has deliberately obstructed the efforts of the sick and wounded to receive help.

33. In exploiting medical care to further strategic and military aims, Government forces have engaged in agonizing cruelty against the sick and wounded. The Commission has recorded consistent accounts spanning the conflict of the ill-treatment and torture of persons in military hospitals. There are strong indications of collusion between military hospitals and various security agencies in the use of torture.

34. Between April and August 2011, security officers, at times with the involvement of medical personnel, beat persons in the emergency trauma ward of the Military Hospital of Tishrin, Damascus. Most victims of this ill-treatment were protesters that had been injured by Government forces.

35. The Military Hospital of Aleppo contains a detention ward operated by the Aleppo Military Security branch. According to former doctors and medical personnel who worked in the hospital between November 2011 and December 2012, patients in this ward are heavily guarded by security officers, chained to their beds and blindfolded. Security personnel act as intermediaries between patient and doctor, often obstructing medical care as a torture and interrogation tactic.

36. Former patients, doctors and medical personnel have consistently described the alarming treatment of persons in Military Hospital No. 601 in Al Mezzeh, Damascus. Accounts indicate that some medical professionals have been co-opted into the maltreatment. Since 2011, Military Security, Military Intelligence, Air Force Intelligence, the Security Department of the Syrian Army's 4th Division and the Republican Guard have brought detainees to separate security wards inside the hospital. Detainees, including children, have been beaten, burned with cigarettes, and subjected to torture that exploits pre-existing injuries. Many patients have been tortured to death in this facility.

37. Consistent accounts from Abdul Qadir Al Shaqfa Military Hospital in Al Waer, Homs, indicate that security officers tortured persons brought for medical treatment from April 2011 to September 2012. Doctors were ordered to keep victims alive so that they could be interrogated further. Eyewitnesses describe how patients were chained to their beds and blindfolded, provided minimal food and water and subjected to harsh treatment.

VI. Conclusion

38. Violence against healthcare has significant compound effects, causing dramatic increases in mortality among the sick and wounded. The breakdown of medical services in wartime disproportionately affects vulnerable segments of the population, such as children under the age of five, nursing mothers, the disabled and elderly. In Syria, their suffering is exacerbated by the conduct of the parties to the conflict. As documented in the Commission's previous reports, both Government forces and anti-Government armed groups have employed siege warfare, preventing the passage of humanitarian aid and basic necessities, including medicine and medical supplies. Such tactics have long-term repercussions on the ability of entire communities to treat war-related and chronic healthcare problems.

39. Syria's healthcare system has fragmented along conflict lines. According to UNRWA, 32 of the country's 88 public hospitals have closed. Twenty-six of those closed are in Aleppo, Damascus, Homs and Dayr az Zawr, the four governorates most affected by the conflict. The Government reported in March 2013 that 10-15% of doctors have left the country. In contested areas, the healthcare system has largely fallen apart and is being replaced by an improvised, inadequate system, constantly at risk of attack by Government forces. Hospitals that remain operational under Government control often lack impartiality.

40. Government forces have abused the vulnerable, the wounded and the sick, exploiting their need for medical aid to further military aims. By attacking medical facilities, using hospitals as bases for military action, targeting medical personnel and interfering with patients receiving treatment, Government forces have perpetrated a concerted policy of denying medical aid to those affiliated with or part of the armed opposition. The first efforts to humanise warfare focused on the protection of the sick and wounded and those providing them with care. The incidents and patterns recorded reveal that the actions of the Syrian Government from 2011 to date have been a cynical betrayal of this fundamental principle.

41. The documented incidents of anti-Government armed group attacks against hospitals are of grave concern, as they demonstrate a disregard for the specially protected status of healthcare facilities and a failure to take precautions to avoid civilian casualties and protected the sick and wounded.

42. The Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic reaffirms its recommendations (A/HRC/24/46) regarding the need to ensure the protection of civilians and compliance with international humanitarian law. The parties to the conflict must respect the special protection afforded to medical facilities and personnel. The Commission entreats the Government to fulfill its obligations under international human rights law to ensure the right to health, a right that is closely and inextricably linked to the rights to life, human dignity, non-discrimination, equality and the prohibition against torture and ill-treatment.

Annex VIII

[English only]

Map of the Syrian Arab Republic